



صناديق الاستثمار الاجتماعي

دراسة واقع صناديق الاستثمار الاجتماعي
بالمملكة العربية السعودية وآفاق تطويرها

د. عثمان بن عبد العزيز العولة



صناديق الاستثمار الاجتماعي

دراسة واقع صناديق الاستثمار الاجتماعي
بالمملكة العربية السعودية وآفاق تطويرها

د. عثمان بن عبد العزيز العولة، CFA

أستاذ المالية المساعد في كلية الأعمال،
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
وكلية الأمير محمد بن سلمان
للإدارة وريادة الأعمال

2025

(ح) جمعية الاقتصاد الاجتماعي، 1446هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العولة، عثمان بن عبد العزيز
صناديق الاستثمار الاجتماعي. / العولة، عثمان بن عبد العزيز -.
الرياض، 1446هـ

رقم الإيداع: 1446/9609
ردمك: 2-5522-05-603-978

(ح) حقوق النسخة العربية محفوظة لجمعية الاقتصاد الاجتماعي، لا يجوز إعادة طبع أي جزء من هذه الدراسة أو استنساخها أو استخدامها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، أو أي وسيلة أخرى معروفة أو ستعرف لاحقاً بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو أي نظام تخزين للمعلومات أو استرجاعها، دون الحصول على إذن كتابي من الناشر

شكرو إخلاء مسؤولية

تحتوي هذه الدراسة على نتائج دراسة مدعومة من بنك الجزيرة. ويتقدم معد الدراسة وجمعية الاقتصاد الاجتماعي بالشكر للبنك على دعم الدراسة، مع التأكيد على أن كل الآراء والاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذه الدراسة تعبر عن آراء معد الدراسة، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر البنك أو الجمعية.

محتويات الدراسة

9		كلمة بنك الجزيرة
10		كلمة جمعية الاقتصاد الاجتماعي
11		ملخص الدراسة
19		1 مقدمة
21		1-1 مفهوم الاستثمار الاجتماعي
24		2-1 الهدف من الدراسة
25		3-1 منهجية الدراسة
25		4-1 هيكل الدراسة
27		2 الوضع الراهن لصناديق الاستثمار الاجتماعي محلياً ودولياً
28		1-2 مقدمة
29		2-2 الاستثمار الاجتماعي محلياً
34		3-2 صناديق الاستثمار الاجتماعي محلياً وإقليمياً
46		4-2 صناديق الاستثمار الاجتماعي دولياً
		3 دراسة جانب الطلب: مرئيات جانب الطلب في سوق صناديق الاستثمار الاجتماعي
53		1-3 الشراكات الحالية والتوقعات من المستثمرين الاجتماعيين/صناديق الاستثمار الاجتماعي
54		2-2 المعايير المستخدمة لقياس النجاح والأثر الاجتماعي
55		3-3 الاحتياجات التمويلية الحالية والمستقبلية والأغراض التي سيستخدم فيها التمويل
56		4-3 مصادر وصيغ التمويل التي اعتمدت عليها الجهات في السابق
56		5-3 أنواع التمويل الاجتماعي المفضلة

57	6-3 أبرز إيجابيات وسلبيات التجارب السابقة في التمويل عمومًا والاجتماعي خصوصاً
58	7-3 التحديات التي تواجهها الجهات في الحصول على التمويل الاجتماعي
58	8-3 التقييم العام للوضع الحالي لقطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة
59	9-3 توصيات لتطوير قطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة

4 دراسة جانب العرض: مرئيات جانب العرض في سوق صناديق

61	الاستثمار الاجتماعي
62	1-4 تاريخ النشاط في مجال الاستثمار الاجتماعي
64	2-4 دوافع الاستثمار الاجتماعي، توقعات العائد المالي والاجتماعي
65	3-4 درجة المخاطرة في الاستثمارات الاجتماعية والمدد الزمنية المتوقعة للاستثمارات
65	4-4 الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الشركات الاجتماعية
66	5-4 أبرز إيجابيات وسلبيات التجارب السابقة في الاستثمار الاجتماعي
67	6-4 أنواع صناديق الاستثمار الاجتماعي المفضلة
68	7-4 منتجات الاستثمار الاجتماعي المفضلة
68	8-4 أولويات وتفضيلات اختيار الشركات الاجتماعية للاستثمار
68	9-4 المعايير المستخدمة لقياس الأثر الاجتماعي للشركات الاجتماعية
69	10-4 التقييم العام للوضع الحالي لقطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة
69	11-4 توصيات لتطوير قطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة

71	5 خيارات إنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي
72	1-5 تقييم خيارات إنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي
74	2-5 المفاضلة بين خيارات إنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي

6 أفضل خيارات إنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي

- 77 1-6 مقدمة
- 78 2-6 صناديق مؤسسات الاستثمار الخاصة
- 83 3-6 صناديق شركات الاستثمار الاجتماعي
- 87 4-6 صناديق مؤسسات التمويل الوطنية

7 توصيات الدراسة

- 93 1-7 توصيات لجانب الطلب في سوق صناديق الاستثمار الاجتماعي
- 94 2-7 توصيات لجانب العرض في سوق صناديق الاستثمار الاجتماعي
- 95 3-7 توصيات للجهات المنظمة لسوق الاستثمار الاجتماعي

كلمة بنك الجزيرة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،
وبعد:

فيشرفنا في بنك الجزيرة أن نشارك في دعم هذه الدراسة القيمة التي أعدتها
جمعية الاقتصاد الاجتماعي حول "صناديق الاستثمار الاجتماعي: دراسة واقع
صناديق الاستثمار الاجتماعي بالملكة العربية السعودية وآفاق تطويرها".

تأتي هذه الدراسة لتؤكد عناية بنك الجزيرة ومساهمته الفاعلة في المسؤولية
الاجتماعية وإدراكه العميق لأهمية الاستثمار الاجتماعي بوصفه محركاً أساسياً
للتنمية المستدامة، والمساهمة في بناء مجتمع ينعم بالرخاء والازدهار. وتقدم هذه
الدراسة، بفضل منهجيتها العلمية وتناولها الشامل، تحليلاً دقيقاً لواقع صناديق
الاستثمار الاجتماعي في المملكة، وتسلط الضوء على التحديات والفرص المتاحة،
وتتضمن توصيات عملية قابلة للتطبيق تسهم في تطوير هذا القطاع الحيوي.

ونحن على يقين بأن هذه الدراسة ستكون مرجعاً هاماً للمهتمين بمجال
الاستثمار الاجتماعي، من باحثين ومختصين وصناع قرار، مما يساعد في تعزيز
الحوار البناء حول سبل الارتقاء بقطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي، بما يحقق
أهداف رؤية المملكة 2030 في بناء اقتصاد قوي ومتنوع ومستدام.

د. فهد بن علي العليان

نائب أول الرئيس التنفيذي

ورئيس مجموعة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

كلمة جمعية الاقتصاد الاجتماعي

الحمد لله رب العالمين لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وبعد:

فمن دواعي سرور جمعية الاقتصاد الاجتماعي أن تقدم هذه الدراسة حول «صناديق الاستثمار الاجتماعي: دراسة واقع صناديق الاستثمار الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية وآفاق تطويرها» إيماناً منها بالدور المحوري الذي يلعبه الاستثمار الاجتماعي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتأتي هذه الدراسة، التي تلقينا فيها دعماً كريماً من بنك الجزيرة، في وقت تشهد فيه المملكة العربية السعودية تحولات اقتصادية واجتماعية متسارعة، مما يتطلب تطوير أدوات مبتكرة لمعالجة التحديات الاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة. ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لواقع صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة، واستشراف آفاق تطويرها، وتقديم توصيات عملية تساهم في تعزيز فعاليتها.

لقد حرصنا في هذه الدراسة على تقديم تحليل واقعي وشامل لقطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة، وذلك من خلال استعراض أفضل الممارسات الدولية والمحلية، وتبسيط الضوء على التحديات والفرص المتاحة في هذا القطاع. كما سَعَيْنَا إلى استشراف مستقبل صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة، ووضع تصور واضح لآفاق تطويرها، وذلك من خلال تقديم مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز فعاليتها ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

ونأمل أن تُسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة في مجال الاستثمار الاجتماعي، وأن تُشكل مرجعاً هاماً للباحثين والمختصين وصناع القرار في هذا المجال. كما نتطلع إلى أن تُساهم نتائج هذه الدراسة في تحفيز الحوار البناء حول سبل تطوير صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا

رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد الاجتماعي

د. أحمد بن علي الغامدي

ملخص الدراسة

مقدمة

تركز الدراسة على قطاع الاستثمار الاجتماعي، الذي يعنى بالاستثمارات المخصصة لتحقيق أثر اجتماعي أو بيئي إيجابي وقابل للقياس بجانب العوائد المالية. ويمثل جانب الطلب في هذا القطاع الشركات والمشاريع التي تسعى إلى معالجة القضايا الاجتماعية مع الحفاظ على استدامتها المالية، والتي تحتاج عادة إلى التمويل لتوسيع نطاق أثرها وتطوير أعمالها. ولهذا تستخدم الدراسة مصطلح الشركات والمشاريع الاجتماعية للإشارة إلى جانب الطلب. أما جانب العرض فيشمل الجهات التي تعمل على تمويل الشركات والمشاريع الاجتماعية، مثل الجهات الحكومية، والشركات الربحية، والمنظمات المانحة، والمستثمرين الاجتماعيين. وتشمل الأدوات المالية التي يمكن استخدامها في تمويل قطاع الاستثمار الاجتماعي كل من أدوات التمويل بالملكية، وأدوات التمويل بالدين، بالإضافة إلى أدوات هجينة تجمع بين خصائص الملكية والدين مثل الأسهم الممتازة وسندات التأثير الاجتماعي وصيغ التمويل القائمة على المشاركة في الإيراد. ويمكن أن يكون التمويل من وجهة واحدة أو مختلطاً يجمع بين رأس المال الحكومي والخاص وغير الربحي. أما وسائل الاستثمار فتتضمن المؤسسات المالية التقليدية في القطاع المصرفي والسوق المالية، علاوة على منصات التمويل الجماعي، وصناديق الاستثمار الاجتماعي والتي تعد محور هذه الدراسة بشكل خاص.

لقد شهد قطاع الاستثمار الاجتماعي طفرة ملحوظة خلال السنوات التي تلت إعلان أهداف التنمية المستدامة، حيث ارتفعت قيمة الأصول تحت الإدارة المخصصة لاستراتيجيات الاستثمار الاجتماعي من 15 مليار دولار بحلول نهاية عام 2015 إلى أكثر من تريليون ونصف دولار بحلول سبتمبر من عام 2024. ومع ذلك، تركزت غالبية هذه الأصول في الأسواق المتقدمة، حيث لم تحظ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوى بنسبة 2٪ من إجمالي الأصول. وعلى الرغم من الزخم الإيجابي الذي يشهده الاستثمار الاجتماعي على المستوى العالمي، تكشف التقديرات عن وجود فجوة تمويلية ضخمة تقدر بـ 4,2 تريليون دولار لازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يبرز الحاجة الملحة لمشاركة

المستثمرين من القطاعين الحكومي والخاص والأفراد في توجيه رؤوس الأموال لسد الفجوة التمويلية.

هدف الدراسة ومنهجيتها

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضع الراهن لصناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، والتعرف على الاحتياجات التمويلية للشركات الاجتماعية بالمملكة وتقييمها لمزايا وعيوب منتجات التمويل الحالية المتاحة لها، والتعرف على احتياجات المستثمرين الاجتماعيين في مجال الاستثمار الاجتماعي وتقييمهم لمزايا وعيوب منتجات الاستثمار المتاحة.

وقد اعتمدت الدراسة في تقييم الوضع الراهن على مسح التجارب الإقليمية والدولية في مجال الاستثمار الاجتماعي عموماً وصناديق الاستثمار الاجتماعي خصوصاً، ومقابلة عينة من جانب العرض والطلب على خدمات هذه الصناديق. حيث تمت مقابلة خمس جهات تمثل جانب الطلب، وتكونت من شركات اجتماعية معتمدة من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي وهيئة منشآت المملكة، بالإضافة إلى قائمين على مشاريع اجتماعية تابعة لجهات غير ربحية. أما في جنب العرض، فتتم مقابلة عينة من الجهات في سوق تمويل قطاع الاستثمار الاجتماعي، تمثلت في عدد من الجهات الحكومية ومؤسسات التمويل التنموية والمؤسسات المانحة.

وبناء على مسح صناديق الاستثمار الاجتماعي في التجارب الدولية والممارسات المحلية، قامت الدراسة بتقييم (7) خيارات، باستخدام (8) معايير، وبناء عليه تم اختيار ثلاث أنواع من الصناديق لدراستها بمزيد من التفصيل، وهي: صناديق مؤسسات الاستثمار الخاصة، وصناديق شركات الاستثمار الاجتماعي، وصناديق مؤسسات التمويل الوطنية. ونستعرض فيما يلي أبرز نتائج الدراسة.

تحليل الوضع الراهن لصناديق الاستثمار الاجتماعي

اتضح من دراسة واقع الاستثمار الاجتماعي بالمملكة والمنطقة وجود ندرة في صناديق الاستثمار الاجتماعي بمفهومها المطبق عالمياً. ولا يعني ذلك عدم وجود هياكل تمويلية واستثمارية أخرى متخصصة بدعم وتمكين الاستثمار الاجتماعي. حيث تتم الاستثمارات الاجتماعية عبر الصناديق أو البرامج التي تقدم التمويل

الاجتماعي بدون متطلب وجود العائد على رأس المال (مثل: مؤسسات التمويل المجتمعية والمؤسسات المانحة)، إضافةً إلى صناديق الاستدانة المالية والتي تمثل شراكه بين الجهات غير الربحية وشركات الاستثمار وإدارة الأصول. وأخيراً، تبين وجود أمثلة محدودة لشركات الاستثمار الاجتماعي والتي تقدم خدمات متعددة تشمل تطوير الشركات الاجتماعية وإدارة الاستثمارات الاجتماعية المتخصصة.

ومن خلال الاطلاع على أبرز نماذج صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة والمنطقة العربية، يظهر أن الصناديق يمكن أن تُؤسس بشكل عام من قبل أربع جهات رئيسية وهي: مؤسسات التمويل الوطنية، مؤسسات تمويل التنمية الدولية، برامج الشراكة بين مؤسسات الاستثمار والمؤسسات غير الربحية، بالإضافة إلى مؤسسات الاستثمار الخاصة. وتعكس هذه الصناديق بشكل عام تشابهاً في هيكلها مع النماذج العالمية التي تم استعراضها في التقرير.

وأعربت العديد من الشركات الاجتماعية عن عدم معرفتها بوجود صناديق مخصصة للاستثمار الاجتماعي في المملكة، وأبدت استعدادها للتعاون مع هذه الصناديق في حال تم إنشاؤها مستقبلاً. وتعمل بعض الشركات الاجتماعية في الوقت الحالي على دعم جهود تأسيس صناديق خاصة بالاستثمار الاجتماعي، بسبب عدم توافر هذا النوع من الصناديق في المملكة، ويهدف إنشاء قصص نجاح استثمارية في هذا المجال من شأنها جذب المستثمرين المحتملين وتعزيز مشاركتهم في القطاع. كما ذكرت الشركات الاجتماعية عدداً من التحديات التي تواجهها وتوصيات لتطوير القطاع، والتي تم مناقشتها بالتفصيل في التقرير.

وفيما يتعلق بالتقييم العام للوضع الحالي لقطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة، أكدت جهات العرض على وجود الموارد المالية والرغبة الحكومية في التطوير، ولكن لا تزال التشريعات المطلوبة قيد التطوير. ومع ذلك، يُعد نقص الشركات والمشاريع الاجتماعية النوعية التحدي الأكبر الذي يواجه القطاع. وتعزوا الجهات هذا النقص إلى قلة الوعي بمفهوم الاستثمار الاجتماعي في المنطقة، حيث يقتصر الاهتمام على الأنشطة الربحية وغير الربحية. وذكرت عدة جهات أن من التحديات الرئيسية إقناع عدد أكبر من المستثمرين الاجتماعيين بالانخراط في القطاع، وذلك بسبب عدم اطلاعهم على نماذج ناجحة وفعالة في الاستثمار الاجتماعي والتي يمكن أن تحفزهم على المشاركة. كما أكدت العديد من الجهات على أن غموض معايير الاستثمار الاجتماعي وخاصة معايير

قياس الأثر يمثل صعوبة كبيرة، مما يعيق القدرة على تصنيف الشركات بصفتها شركات اجتماعية من عدمه. كما ذكرت جهات العرض عددًا من التحديات الأخرى وتوصيات لتطوير القطاع، والتي تم مناقشتها بالتفصيل في التقرير.

خيارات إنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي

كما أشرنا أعلاه، تم اختيار ثلاث أنواع من الصناديق بصفتها أفضل الخيارات لإنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة، وقد تناولتها الدراسة بمزيد من التفصيل. وتتمثل هذه الخيارات فيما يلي:

الخيار الأول: مؤسسات الاستثمار الخاصة

تشمل صناديق الاستثمار الخاصة صناديق رأس المال الجريء وصناديق الملكية الخاصة والتي تركز على الاستثمار في الشركات التي تسعى لتحقيق عوائد مالية مع أحداث أثر إيجابي على المجتمع في مجالات متنوعة. وتستثمر صناديق رأس المال الجريء في الشركات الناشئة والتي تتميز بإمكانات نمو مرتفعة في مراحلها الأولى، وغالباً ما تركز على القطاعات الابتكارية مثل التقنية. في المقابل، تميل صناديق الملكية الخاصة إلى الاستثمار في الشركات الأكثر نضجاً، بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية أو إعادة هيكلة الأعمال من أجل تحقيق النمو، قبل التخرج ببيع الشركة أو طرحها للاكتتاب العام. وتتحمل صناديق رأس المال الجريء مخاطر أكبر مع إمكانية تحقيق عوائد مرتفعة على المدى الطويل، في حين تركز صناديق الملكية الخاصة على تحقيق عوائد مستقرة من الشركات التي تتمتع بموثوقية أكبر في نشاطها التجاري. وتقدم كل من صناديق رأس المال الجريء والملكية الخاصة رأس المال مقابل الحصول على حصص في ملكية الشركات الاجتماعية التي يستثمرون فيها. وبحكم أن الشركات الاجتماعية تتطلب الدعم والتمويل في مراحل مبكرة في أعمالها، فتعتبر صناديق رأس المال الجريء أكثر مناسبة لهذا النوع من الشركات، ولهذا تم التركيز بشكل أكبر على هذه الصناديق في الدراسة.

الخيار الثاني: صناديق شركات الاستثمار الاجتماعية

يركز هذا الخيار على دعم منظومة العمل الاجتماعي عن طريق تطوير صناديق استثمار يتم تأسيسها تحت مظلة شركات الاستثمار الاجتماعي، والتي

تقوم عادة باستقطاب أفضل الابتكارات الاجتماعية الواعدة، واحتضانها في معامل الابتكار الاجتماعي وحاضنات ومسرعات الأعمال. حيث تقوم شركات الاستثمار الاجتماعي بتقديم الاستشارات المالية والتجارية للشركات الاجتماعية في مرحلة دراسة الفكرة وبعد بدء أنشطة الشركات الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، توفر التمويل المبدئي لهذه الشركات الاجتماعية من خلال صندوق/صناديق يساهم فيها شبكة المستثمرين الاجتماعيين التابعة لها. وتعمل هذه الصناديق الاستثمارية على تعزيز فرص نجاح الشركات الاجتماعية، وإقناع مزيد من المستثمرين بفكرة الاستثمار الاجتماعي. ويمكن أن تقوم هذه الصناديق بتأسيس وتمويل معامل الابتكار الاجتماعي، بالإضافة إلى حاضنات ومسرعات الأعمال، بهدف زيادة عدد الشركات الاجتماعية في السوق. وبالنظر لتركيز هذه الصناديق على التمويل الأساسية للمشاريع الريادية الاجتماعية في مراحلها الأولى، فإن دورها يسبق عادة دور صناديق رأس المال الجريء التي تستثمر في الشركات الناشئة بعد أن تتضح أفكارها وخططها التجارية.

الخيار الثالث: صناديق التمويل التابعة لمؤسسات تمويل عامة

يمثل هذا الخيار دور القطاع العام كمستثمر في صناديق الاستثمار الاجتماعي والذي يمكن أن يكون في شكل شركات تمويل أو صناديق تنمية وطنية متخصصة في تمويل الشركات الاجتماعية. ومن المتوقع أن تقوم المبادرات العامة بدور مهم في دعم قطاع الاستثمار الاجتماعي، كما تفعل حالياً عبر توجيه رؤوس الأموال لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والريادية في المملكة. فمن خلال صناديق التمويل المتخصصة في الاستثمار الاجتماعي، يمكن التركيز على تمويل الشركات الاجتماعية في القطاعات الاقتصادية الأكثر احتياجاً للدعم، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 في مجال الاستثمار الاجتماعي. ومن خلال دراسة أمثلة لبرامج التمويل التي يمكن تقديمها للمؤسسات العامة، تقترح الدراسة إنشاء صناديق تمويلية تهدف لدعم الشركات الاجتماعية، بشكل مباشر وغير مباشر. ويمكن تصور الاستثمار المباشر من خلال قيام مؤسسة التمويل الوطنية، مثل صندوق دعم الجمعيات، بإنشاء صندوق استثمار اجتماعي بالشراكة مع جهة متخصصة في الاستثمار في الشركات الريادية، مثل الشركة السعودية للاستثمار الجريء، لإدارة الصندوق من خلال توجيه الدعم للشركات الريادية الاجتماعية بشكل خاص. أما الاستثمار غير المباشر، فيمكن

أن يكون من خلال قيام الصندوق التابع لمؤسسة التمويل الوطنية بالاستثمار في عدد من صناديق رأس المال الجريء وصناديق الملكية الخاصة المتخصصة في الاستثمار في الشركات والمشاريع الاجتماعية.

توصيات الدراسة

خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات العملية لمتخذي القرار في الجهات المتمولة والممولة، والجهات المنظمة لقطاع الاستثمار الاجتماعي في المملكة، من أبرزها:

1. وضع تعريف دقيق لمفهوم الاستثمار الاجتماعي وتحديد أدوات التمويل، ووسائل التمويل، والشركات الاجتماعية التي يمكن أن تشمل هذا النوع من الاستثمار.
2. البدء في تطبيق خطة عمل شاملة لقطاع الاستثمار الاجتماعي في المملكة، مع إعداد تقارير سنوية توضح وضعه الراهن واتجاهاته المستقبلية في المملكة.
3. تعزيز الحوكمة الفعالة في الشركات والمشاريع الاجتماعية والصناديق التي قد تتشكل من الجهات الحكومية والخاصة والأفراد للاستثمار فيها، مما يزيد من جاذبية هذا النوع من الاستثمار ويقلل من المخاطر المرتبطة بحالات الإفلاس.
4. استخدام معايير معتمدة لقياس الأثر الاجتماعي، وأن يتولى عملية القياس مقيمين مستقلين ومعتمدين في قياس الأثر الاجتماعي للشركات والمشاريع الاجتماعية.
5. السعي لاستخدام المسؤولية الاجتماعية في الشركات الربحية كوسيلة لتعزيز حجم الاستثمارات المخصصة لصناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة.
6. تطوير مبادرات حكومية تعزز من مشاركة القطاع الخاص في صناديق الاستثمار الاجتماعي، مثل إنشاء جهة حكومية ضامنة لخسائر الصندوق بحدود معينة، مع تقديم إعفاءات ضريبية، وأولوية في الحصول على التمويل من المبادرات التمويلية الحكومية ذات الصلة.

7. دعم إنشاء وتطوير صناديق الاستثمار الاجتماعي من قبل هيئة السوق المالية والجهات ذات العلاقة، وتسهيل المتطلبات اللازمة لإنشائها من قبل شركات الاستثمار الاجتماعي وشركات الاستثمار بشكل عام.

1

مقدمة



1

مقدمة

1-1 مفهوم الاستثمار الاجتماعي

الاستثمار الاجتماعي هو استثمار يتم بهدف تحقيق أثر اجتماعي أو بيئي إيجابي وقابل للقياس إلى جانب العوائد المالية. هذا الهدف المزدوج هو ما يميز الاستثمار الاجتماعي عن استراتيجيات الاستثمار الأخرى التي تشمل الاستثمارات التي تركز على العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة "ESG"، أو الاستثمار المسؤول "SRI"، أو استراتيجيات الاستثمار التي تركز على قضية أو قطاع معين "Thematic". فعلى خلاف هذه الاستراتيجيات، يعكس الاستثمار الاجتماعي نية المستثمرين الواضحة بالمساهمة في الشركات التي تقدم حلولاً للقضايا الاجتماعية أو البيئية، والتزم المستثمرين بقياس الأثر الناتج عن استثماراتهم. كما يختلف الاستثمار الاجتماعي بهذا المفهوم عن العمل الخيري التقليدي؛ إذ يسعى الاستثمار الاجتماعي إلى تحقيق عائد مالي على رأس المال، والذي قد يساوي معدل العائد السائد في السوق أو أقل منه، بناءً على مخاطر الأصل الاستثماري والأهداف الاستراتيجية للمستثمرين الاجتماعيين. وبشكل عام، تتطلب الاستثمارات الاجتماعية نية إحداث الأثر، وتوقع عائد مالي، وإمكانية قياس الأثر وإصدار التقارير عن الأداء الاجتماعي والبيئي الناتج عن تلك الاستثمارات.

وقد أصبح الاستثمار الاجتماعي مع بداية القرن الحادي والعشرين موضوعاً يحظى باهتمام متزايد في مجالات الأعمال والسياسة العامة. وبرز الحديث عن الاستثمار الاجتماعي في السنوات الأخيرة استجابةً للاعتراف الدولي بأن المؤسسات الحالية التي تعالج القضايا الاجتماعية والبيئية قد لا تمتلك التمويل اللازم لمعالجة تلك القضايا. ويعكس ذلك اعتماد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة "SDGs" في عام 2015، والتي تستهدف تحقيق 17 هدفاً تتضمن 169 غاية واضحة لمواجهة التحديات الأساسية التي تعاني منها الاقتصادات العالمية بحلول عام 2030؛ بما في ذلك الفقر والجوع، والتغير المناخي، الشمول المالي، والتعليم والصحة.

وقد شهد قطاع الاستثمار الاجتماعي نمواً كبيراً خلال السنوات التي تلت

الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة. فوفقاً للشبكة العالمية للاستثمار ذي الأثر "GIIN"، بلغ إجمالي قيمة الأصول تحت الإدارة المخصصة لاستراتيجيات الاستثمار الاجتماعي 15 مليار دولار بنهاية عام 2015، في حين ارتفعت قيمة الأصول تحت الإدارة المخصصة لاستراتيجيات الاستثمار الاجتماعي إلى 1.6 تريليون دولار بحلول سبتمبر من عام 2024، مع تركيز غالبية هذه الأصول في الأسواق المتقدمة "الولايات المتحدة، وكندا وأوروبا" واستحوذ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على 2٪ فقط من إجمالي الأصول تحت الإدارة المخصصة لتلك الاستثمارات. وعلى الرغم من النمو التي يشهده الاستثمار الاجتماعي عالمياً، تشير التقديرات الحديثة بوجود فجوة تمويلية قدرها 4.2 تريليون دولار مطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يظهر الحاجة الملحة لمشاركة المستثمرين "من القطاعين العام والخاص" في توجيه رؤوس الأموال لردم هذه الفجوة التمويلية. [\[Sizing the Impact Investing Market 2024, GIIN, Sizing the Impact Investing Market 2016, GIIN\]](#)

وتقوم أسواق رأس المال، في سياق الاستثمار الاجتماعي، بدور مهم من خلال تسهيل تدفق الاستثمارات نحو المشاريع والشركات التي تهدف إلى معالجة القضايا الاجتماعية. ويشير جانب العرض في تلك الأسواق إلى مصادر رأس المال المتاحة للاستثمارات ذات التأثير الاجتماعي. وتشمل منظومة جانب العرض:

المستثمرون: الأفراد، المؤسسات الحكومية، المؤسسات الربحية، والمؤسسات المانحة غير الربحية.

الأدوات المالية: التمويل بالملكية، والتمويل بالدين، والتمويل الهجين الذي يجمع بين خصائص التمويل بالملكية والدين مثل سندات التأثير الاجتماعي.

وسائط الاستثمار: مؤسسات التمويل الحكومية وغير الربحية، والبنوك التجارية، وشركات التمويل، وشركات الاستثمار، وشركات التقنية المالية، سواء من خلال منتجات الاستثمار التقليدية أو الحديثة مثل منصات التمويل الجماعي، وصناديق الاستثمار الاجتماعي.

مقدمي خدمات الدعم غير المالي: المنظمات التي تقدم الخدمات الاستشارية والفنية لتأهيل الشركات الاجتماعية والمنظمات غير الربحية، بحيث تكون قادرة على التعامل مع المراحل المختلفة لصفقات الاستثمار الاجتماعي.

وعلى الطرف الآخر من تلك الأسواق، يشير جانب الطلب إلى الشركات الاجتماعية التي تمثل كيانات ربحية تسعى إلى الحصول على استثمارات اجتماعية لتمويل مبادراتها وأعمالها. ومن الملاحظ أن أهداف التنمية المستدامة المشار إليها أعلاه قد وفرت مرجعاً دولياً لرواد الأعمال الاجتماعيين لاستهداف مجموعة متنوعة من الآثار الاجتماعية الإيجابية المراد تحقيقها. وتشمل منظومه جانب الطلب:

الشركات الاجتماعية: والتي تهدف إلى معالجة قضايا اجتماعية محددة مع المحافظة على استدامتها المالية، وتتطلب عادة استثمارات لتوسيع نطاق عملياتها أو تطوير حلول مبتكرة.

المنظمات غير الربحية: التي تسعى إلى الاستثمار في مشاريع اجتماعية ربحية ذات أثر يهدف تنويع مصادر دخلها وتحقيق الاستدامة المالية من خلال المشاركة في تنفيذ هذه الاستثمارات.

مبادرات القطاع العام: المبادرات التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة أو تعالج القضايا الاجتماعية الملحة، مثل الإسكان بأسعار معقولة والتعليم والرعاية الصحية، وتتطلب الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر الاستثمارات الاجتماعية. ويمكن اعتبارها ضمن جانب الطلب لكونها من ضمن المستفيدين النهائيين من نمو سوق الاستثمار الاجتماعي، الذي سيشهد للقطاع العام إسناد كثير من خدماته وفق معايير الاستثمار الاجتماعي.

ويقدم الشكل 1 نظرة عامة على منظومة الاستثمار الاجتماعي. وكما يتضح من الشكل، يتكون المشهد الاستثماري من مجموعة من المستثمرين المختلفين، بدءاً من أولئك الذين يسعون بالمقام الأول لتحقيق عوائد اجتماعية صرفة، إلى أولئك الذين يسعون إلى تحقيق عوائد مالية محضة. وبناءً على أهداف المستثمرين، يتم تحديد نوع المستثمرين المحتملين والمعايير المتبعة لتحقيق أهدافهم، والجهات المتلقية لاستثماراتهم، ونوعية الأدوات المالية المستخدمة، والعوائد المتوقعة لتلك الاستثمارات. ويمثل الاستثمار الاجتماعي المنطقة في وسط الجدول، والتي تحاول الجمع بين العائد المالي والأثر الاجتماعي.

إحداث الأثر أولاً			العوائد المالية أولاً			هدف المستثمر
المتبرعون	المؤسسات المانحة غير الربحية	مستثمر الأثر المباشر	مستثمر الأثر غير المباشر	المستثمر التقليدي		نوع المستثمر
الالتزام القانوني، الرسالة	الأثر، القابلية للتوسع	الأثر الاجتماعي أولاً، ثم العائد المالي الاجتماعي	العائد المالي أولاً، ثم الأثر الاجتماعي	العائد المالي أولاً، ثم المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESG)	العائد المالي	معايير المستثمر
المنظمات غير الربحية	الشركات الاجتماعية			الشركات التي تراعي معايير ESG	الشركات الربحية	متلقي الاستثمار
المنح والتبرعات		الأسهم والديون والتمويل الهجين				الأدوات المالية
لا يوجد	لا يوجد	عائد السوق أو أقل منه	قريب من عائد السوق	عائد السوق أو أعلى		عوائد الاستثمار
خالصة	كاملة	عالية	متوسطة	منخفضة	لا يوجد	نية إحداث الأثر

الشكل 1: منظومة الاستثمار الاجتماعي

2-1 الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع صناديق الاستثمار الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية وآفاق تطويرها. وتحديداً، يهدف البحث إلى:

1. مسح وتقييم واقع صناديق الاستثمار الاجتماعي الحالية سواء في المملكة أو خارجها.
2. دراسة مرئيات جانب الطلب في سوق الاستثمار الاجتماعي السعودي.
3. دراسة مرئيات جانب العرض في سوق الاستثمار الاجتماعي السعودي.
4. حصر الخيارات الممكنة لإنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة.
5. المفاضلة بين هذه الخيارات واقتراح أفضل ثلاث خيارات لإنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة.

3-1 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تنفيذ عدة دراسات فرعية، وهي كالتالي:

1. إجراء مسح وتقييم للتجارب الدولية والمحلية في إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار الاجتماعي.
2. إجراء مقابلات مع خمس جهات تمثل جانب الطلب في سوق الاستثمار الاجتماعي بالمملكة.
3. إجراء مقابلات مع خمس جهات تمثل جانب العرض في سوق الاستثمار الاجتماعي بالمملكة.

4-1 هيكل الدراسة

تتناول الدراسة في الفصل الثاني الوضع الحالي لصناديق الاستثمار الاجتماعي على المستويين الدولي والمحلي. وتعرض في الفصل الثالث ملخصاً لتجارب مجموعة من جهات الطلب (الشركات الاجتماعية) بالمملكة، في حين يقدم الفصل الرابع نظرة شاملة للواقع الحالي للاستثمار الاجتماعي في المملكة، مستنداً إلى المقابلات التي أجريت مع جهات العرض في المملكة. وتقيم الدراسة في الفصل الخامس الخيارات الممكنة لإنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي وتفاضل بينها وفقاً لمعايير محددة. وتستعرض الدراسة في الفصل السادس بمزيد من التفصيل الخيارات الثلاث الأفضل. وتختتم الدراسة بتلخيص أهم النتائج والتوصيات.

2

الوضع الراهن لصناديق
الاستثمار الاجتماعي
محلياً ودولياً



1-2 مقدمة

يحظى الاستثمار الاجتماعي باهتمام كبير في المملكة، حيث إنه يمثل شراكة بين القطاعين الخاص وغير الربحي لتحقيق عوائد مالية واجتماعية. وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة التي تشهدها المملكة من خلال تطبيق برامج رؤية 2030، يُنتظر من قطاع الاستثمار الاجتماعي، بجميع مكوناته، المساهمة الفاعلة في دعم الحلول التجارية والإبداعية التي تستهدف معالجة القضايا الاجتماعية الملحة. ويؤكد على هذا الاهتمام اعتبار «تفعيل الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي، وتحفيز المساهمة فيه» من ضمن أهداف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي حسب المادة (14/4) من تنظيمه.

وتعد صناديق الاستثمار الاجتماعي من أبرز أدوات الاستثمار الاجتماعي التي تمكن من هذه الشراكة وتساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة، لدورها المهم في تيسير عملية التمويل والاستثمار في الشركات الاجتماعية. ويتبين دور هذه الصناديق من خلال التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية التي ترصد الاستثمارات الاجتماعية، حيث تظهر أن غالبية الأصول تحت الإدارة المخصصة لاستراتيجيات الاستثمار الاجتماعي دولياً تدار حالياً من قبل صناديق التقاعد (29%)، في حين يدير مدراء الاستثمار (27%) من الأصول المخصصة لتلك الاستثمارات [\[Sizing the Impact Investing Market 2024, GIIN\]](#) و [State of the market 2024: Trends, performance and allocations, GIIN](#). ولهذا، سنركز في هذا الجزء من الدراسة على مسح واقع صناديق الاستثمار الاجتماعي في المنطقة ودولياً.

تمثل صناديق الاستثمار الاجتماعي كيانات قانونية تتيح للمستثمرين الاجتماعيين جمع رؤوس أموالهم تحت الغطاء القانوني للصناديق، ويقوم مدراء الصناديق بإدارة تلك الأموال والقيام بالاستثمار في الشركات الاجتماعية بناءً على استراتيجية وأهداف كل صندوق. وتبعاً لاستراتيجية الاستثمار، يمكن أن تتم استثمارات الصندوق عبر عدد من الأدوات المالية مثل الملكية، والديون، والتمويل الهجين. وقد يتخصص الصندوق في الاستثمار في الشركات الاجتماعية المدرجة في السوق المالية أو الشركات الخاصة غير المدرجة (الملكية الخاصة، الاستثمار الجريء، أو الاستثمار الملائكي). كما قد يشمل عمل مدير الصندوق

تقديم المشورة والمساعدة المتخصصة للشركات المستثمر فيها أثناء عمر الاستثمار. ويحصل مدير الصندوق على رسوم إدارة الاستثمار بناءً على شروط وأحكام الصندوق عند التأسيس، ويتم تقاسم الأرباح الناتجة عن استثمارات الصندوق بين المستثمرين الاجتماعيين، مع إمكانية تخصيص جزء منها لمدير الصندوق.

وبناءً على التعريف والهيكلية الخاصة بصناديق الاستثمار الاجتماعي، نؤكد على أن صناديق الاستثمار الوقفية لا تندرج تحتها، على الرغم من أن الوقف يمكن اعتباره استثماراً اجتماعياً، بصفته يهدف لتعظيم الربح من خلال استثماراته وإنفاقها بالكامل لتحقيق عوائد اجتماعية. وقد جاء استبعاد الصناديق الاستثمارية الوقفية من نطاق الدراسة لأن مدراء هذه الصناديق ليسوا ملزمين بالاستثمار في الشركات الاجتماعية بل بتنوع استثماراتهم بما يحقق أكبر ربح ممكن، والذي يتم صرفه للجهات غير الربحية المستفيدة من الصندوق. ولذلك، لن نتطرق هذه الدراسة لهذا النوع من الصناديق.

2-2 الاستثمار الاجتماعي محلياً

يتضح من الدراسة المسحية عن واقع الاستثمار الاجتماعي بالمملكة والمنطقة وجود فقر في صناديق الاستثمار الاجتماعي بمفهومها المطبق عالمياً. ولا يعني ذلك عدم وجود هياكل تمويلية واستثمارية أخرى متخصصة بدعم وتمكين الاستثمار الاجتماعي. حيث تتم الاستثمارات الاجتماعية عبر الصناديق أو البرامج التي تقدم التمويل الاجتماعي بدون متطلب وجود العائد على رأس المال كما هو الحال في مبادرات مؤسسات التمويل المجتمعية والمؤسسات المانحة، إضافةً إلى وجود صناديق تتخصص بالاستدامة المالية والتي تمثل شراكة بين الجهات غير الربحية وشركات الاستثمار وإدارة الأصول. إذ يتم عبر هذه الصناديق ضخ الاستثمارات من قبل الجهات غير الربحية، وتقوم الشركات الاستثمارية بإدارة تلك الأموال بناءً على استراتيجية الاستثمار للصندوق بهدف تحقيق العوائد المالية والتي يفترض أن تعين تلك الجهات على تحقيق الاستدامة المالية ومواصلة عملها بتمويل مشاريعها الاجتماعية. وأخيراً، يتبين من البحث وجود أمثلة محدودة لشركات الاستثمار الاجتماعي، والتي تقدم خدمات متعددة تشمل تطوير الشركات الاجتماعية، وتقديم الاستشارات المالية لهذا النوع من

الشركات، وإدارة الاستثمارات الاجتماعية المتخصصة، وتمويل الاستثمارات الاجتماعية عن طريق شبكة المستثمرين الاجتماعيين.

ونستعرض فيما يلي أمثلة لكل نوع من أنواع الجهات التي تقوم بالاستثمارات الاجتماعية بالمملكة، مع إيضاح الهيكل القانوني ومنتجات التمويل لتلك الجهات وأسباب عدم توافقها مع مفهوم صناديق الاستثمار الاجتماعي بشكل مختصر:

أولاً: صناديق/برامج التمويل الاجتماعي

صندوق مَسلك التعليمي

صندوق تمويلي تعليمي تم تأسيسه عام 2020 من قبل مؤسسة سليمان الراجحي للتمويل التنموي، ويتيح فرص الحصول على التعليم الجامعي عبر تقديم قروض تعليمية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل برسوم سداد ميسرة خلال سنوات الدراسة وتمتد إلى ما بعد الدراسة دون فوائد، وذلك بالشراكة الاستراتيجية مع الهيئة العامة للأوقاف. وقد خدمت قروض الصندوق أكثر من 2042 طالب وطالبة، بقيمة إجمالية بلغت أكثر من 375 مليون ريال موزعة على 27 جامعة أهلية وحكومية داخل المملكة.

أسباب عدم التوافق: عدم وجود العائد على رأس المال.

برنامج جني

أحد البرامج النوعية المقدمة من قبل مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي للتمويل التنموي والذي تم تأسيسه عام 2010. ويمثل المركز مشروع اقتصادي اجتماعي يقدم خدمات التمويل متناهي الصغر والحسن للسيدات الراغبات في تحسين الدخل المادي وإنشاء المشاريع التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر. كما يعمل البرنامج على تقديم خدمات التأهيل ونقل الخبرات العملية والاستشارات الفنية للمساعدة في بدء المشروعات لبناء أسر منتجة مكتفية، وذات أثر فاعل في المجتمع. وخدمت قروض البرنامج أكثر من 219 ألف مستفيدة، بقيمة إقراضية تراكمية بلغت أكثر من 2.5 مليار ريال موزعة على 20 فرع حول المملكة.

أسباب عدم التوافق: عدم وجود العائد على رأس المال.

صندوق الاستدامة المالية

تأسس الصندوق عام 2011 كأحد صناديق مؤسسة سليمان الراجحي للتمويل التنموي برأس مال 200 مليون ريال. ويمول الصندوق المشاريع الاستثمارية للجهات غير الربحية بمبدأ القرض الحسن؛ للمساهمة في تنويع مصادر دخل الجمعيات ورفع كفاءتها المالية وزيادة نسبة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ حجم التمويل المقدم من الصندوق 291 مليون ريال خدمت 112 مشروعاً للجهات المستفيدة بالمملكة.

أسباب عدم التوافق: عدم وجود العائد على رأس المال.

برنامج الاستثمار الاجتماعي

برنامج مُقدم من قبل مؤسسة الملك خالد، ويستثمر في الأفراد والمؤسسات التي تعمل على تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص وخلق فرص تنموية في المملكة، عبر تقديم الدعم المادي للمشاريع والهيئات المبتكرة وغير الربحية التي تساهم في تنمية المهارات وخلق فرص عمل تعود بالنفع على المجتمع. وقد تركزت أعمال البرنامج بدءاً من عام 2018 على الاستثمارات الاجتماعية التي تعمل على تسريع نهوض المشاريع الاجتماعية وتحسين فرص الدخل لشرائح المجتمع الأقل حظاً، وتشمل المشاريع التي تدعم البيئة والمحافظة عليها. وخلال عام 2022، بلغ إجمالي المنح 4 مليون ريال تمكن من خلالها 340 مستفيد من الحصول على فرص عمل.

أسباب عدم التوافق: عدم وجود العائد على رأس المال.

ثانياً: صناديق الاستدامة المالية

الصناديق الاستثمارية الوقفية

وهي صناديق استثمارية تجمع أموال الواقفين (أفراد، مؤسسات) وتقوم باستثمارها (وفق استراتيجية استثمار محددة)، وتوزع العائد على الجهة المستفيدة (مصارف الوقف). وقد بدأت في الظهور في المملكة عام 2018 بمبادرة من الجهات المنظمة: الهيئة العامة للأوقاف وهيئة السوق المالية، والتي

تقوم بالترخيص لهذه الصناديق بما يتوافق مع «تعليمات الترخيص للصناديق الاستثمارية الوقفية» الصادرة عن هيئة الأوقاف، و«لائحة صناديق الاستثمار» الصادرة عن هيئة السوق المالية. ويمكن طرح هذه الصناديق طرحاً عاماً، وبالتالي تدرج ضمن الصناديق العامة في السوق، أو طرحاً خاصاً لمستثمرين مؤهلين محددين. ويبلغ عدد الصناديق المرخصة حتى الآن 31 صندوقاً منها 20 صندوقاً مدرجة في السوق المالية السعودية. وتتركز إدارة هذه الصناديق في ستة من شركات الاستثمار المرخصة من هيئة السوق المالية. ويبلغ إجمالي الأصول المالية التي تديرها هذه الصناديق في نهاية أكتوبر 2024 ما يزيد عن مليار ريال.

أسباب عدم التوافق: الصناديق غير ملزمة بالاستثمار في الشركات الاجتماعية.

صندوق جدوى المتوازن/المتحفظ للتنمية الاجتماعية

بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، أنشأت جدوى للاستثمار صندوقين استثماريين «صندوق جدوى المتوازن للتنمية الاجتماعية» و«صندوق جدوى المتحفظ للتنمية الاجتماعية» واللذان يمثلان منصة استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومخصصة للجهات غير الربحية المرخصة من قبل الوزارة. ويهدف الصندوق الأول إلى تنمية رأس مال الجهات غير الربحية على المدى الطويل، بينما يستهدف الصندوق الثاني الحفاظ على رأس مالها. وتقدم جدوى، بصفتها مدير صندوق، الدعم الاستراتيجي والتشغيلي لضمان إدارة رؤوس الأموال المشاركة بما يتماشى مع أهدافها الاستثمارية، ومدى تقبل المخاطر ومتطلبات السيولة.

أسباب عدم التوافق: الصناديق غير ملزمة بالاستثمار في الشركات الاجتماعية.

ثالثاً: شركات الاستثمار الاجتماعي

شركة نمال

شركة مملوكة لمؤسسة محمد بن إبراهيم وأولاده السبيعي الخيرية. وتقوم بتقديم خدمات الاستشارات المالية لشركات الاستثمار الاجتماعي

وإدارة الاستثمارات والصناديق المخصصة لهذا النوع من الاستثمار. كما تمول الشركة الاستثمارات الاجتماعية عبر شبكتها من المستثمرين الاجتماعيين. وتركز الشركة على القطاع الزراعي والغذائي، والقطاع البيئي، وقطاع المنتجات الحرفية المرتبطة بالتراث.

ومن أمثلة أعمال الشركة المساهمة في إنشاء «تعاونية مزارع البحر الأحمر» (تمالا)، والتي تأسست من خلال شراكات بين القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية بهدف تطوير تعاونية نموذجية تتوافق مع توجه المملكة لتعزيز دور التعاونيات في منظومة القطاع الزراعي. وتهدف تمالا لتحقيق نهضة زراعية نوعية في منطقة تبوك من خلال تطوير جودة المنتجات الزراعية، وتوفير خدمات الإرشاد والتوعية الزراعية للتحويل إلى تقنيات الزراعة الحديثة، وتوفير المستلزمات الزراعية للمزارعين وفق أحدث المعايير للمساهمة في تحسين الإنتاج الزراعي وجودة حياة المزارعين.

أسباب عدم التوافق: عدم وجود هيكلية خاصة بالصندوق.

إثمار للاستثمار الاجتماعي

شركة اجتماعية تهدف إلى تمكين الاستثمارات الاجتماعية. وتقدم الشركة خدمات تأسيس الحاضنات والمسرعات المنتجة للشركات الاجتماعية، وتدريب وتطوير الشركات الاجتماعية، وتمويل فرص الاستثمار الاجتماعي عبر منصة تمويل جماعي وشبكتها من المستثمرين الاجتماعيين السعوديين.

أسباب عدم التوافق: عدم وجود هيكلية خاصة بالصندوق.

صناع الأثر

شركة تعمل بمفهوم الاستوديو الخاص برأس المال الجريء. تتخصص في استقطاب المؤسسين للشركات الاجتماعية وتقديم التوجيه الاستراتيجي لهم والاستثمار في تلك الشركات من مرحلة الفكرة، مروراً بمراحل التصميم والاختبار والتجريب، إلى مرحلة البذرة.

أسباب عدم التوافق: عدم وجود هيكلية خاصة بالصندوق.

أروقة

شركة تعمل في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية. تشمل خدماتها إنشاء الشركات الاجتماعية وتمويل المؤسسات والمشاريع الاجتماعية ذات الأثر عن طريق تقديم الدعم المالي والتقني والاستشاري لضمان الاستدامة المالية لتلك الجهات.

أسباب عدم التوافق: عدم وجود هيكلية خاصة بالصندوق.

3-2 صناديق الاستثمار الاجتماعي محلياً وإقليمياً

في القسم السابق، تناولنا بعض الجهات التي تقدم خدمات التمويل والاستثمار الاجتماعي في المملكة. ونستعرض في هذا القسم أبرز نماذج صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة والمنطقة العربية. وقد تبين من خلال الاستطلاع أن الصناديق تُؤسس بشكل عام من قبل أربع جهات رئيسية وهي: مؤسسات التمويل الوطنية، مؤسسات تمويل التنمية الدولية، برامج الشراكة بين مؤسسات الاستثمار والمؤسسات غير الربحية، بالإضافة إلى مؤسسات الاستثمار الخاصة. ومن الملاحظ أيضاً أن الصناديق التي سنستعرضها تعكس بشكل عام تشابهاً في هيكلها مع النماذج العالمية التي سيتم التطرق لها لاحقاً في التقرير.

سنستعرض فيما تبقى من هذا القسم إلى أمثلة على الصناديق المرتبطة بالجهات الأربع المذكورة أعلاه، مع توضيح دور وأهمية الجهة في منظومة الاستثمار الاجتماعي، والهيكل القانوني والأدوات المالية المستخدمة من قبل الصناديق، وأخيراً القضايا الاجتماعية والقطاعات المستهدفة لتلك الصناديق.

أولاً: الصناديق التابعة لمؤسسات التمويل الوطنية

تقوم مؤسسات التمويل الوطنية بصفتها مبادرات اجتماعية من القطاع العام بدور حيوي في تعزيز الاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق آثار اجتماعية. إذ تسهم هذه المؤسسات في توجيه الاستثمارات العامة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي تتعامل مع القضايا الاجتماعية الهامة، مثل الإسكان

الميسور والشمول المالي، مما يساهم بدوره في تحفيز النمو وضمان توزيع فوائد التقدم الاقتصادي بشكل أوسع.

بنك التنمية الاجتماعية

يستثمر البنك في المنشآت الربحية الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الربحية لأجل تحقيق استدامتها المالية. وقد صمّم البنك مجموعةً من المنتجات التمويلية لتمويل المنشآت ورؤاد الأعمال بهدف دعمهم في بدء مشاريعهم أو الاستثمار فيها وتنميتها. وتمتاز منتجات تمويل المنشآت بتنوعها بما يتناسب مع مختلف الشرائح بدءاً من تمويل رؤاد الأعمال ووصولاً لتمويل المنشآت الصغيرة والناشئة. إضافةً إلى ذلك، يقدم البنك دعماً غير ماليّ يشمل التأهيل للحصول على التمويل، وخدمات الرعاية، وخدمات التدريب والاستشارات عبر مجموعة من القنوات والشركاء؛ وذلك للمساهمة في ضمان استقرار ونمو المشاريع التي تم تمويلها.

وبالنظر إلى أن التمويل التنموي للقطاع غير الربحي يشكل عصباً رئيساً في تعزيز كفاءة وفعالية الكيانات غير الربحية، وخدمة مستفيديها، فقد عمل بنك التنمية الاجتماعية بالتعاون مع شركائه الاستراتيجيين على تطوير وابتكار مجموعة من المنتجات التمويلية لخدمة الفئة المستفيدة. تعددت هذه المنتجات من منتجات تخدم استدامة الجهات العاملة في القطاع، ومن أبرزها منتج «تمويل دائم» الذي يقدم بشراكة استراتيجية مع صندوق دعم الجمعيات وبنك التنمية الاجتماعية؛ ويهدف إلى تحفيز الجمعيات الأهلية لتحقيق الاستدامة المالية من خلال تقديم قروض حسنة بشروط وضوابط محددة؛ لتتمكن من توفير دخلٍ ثابتٍ يمكنها من تنويع مصادر الدخل واستدامتها. ومنها منتج «تمويل ساهم» الذي يهدف إلى تمويل الجمعيات التعاونية التي تنشأ لممارسة أنشطة مربحة بهدف تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء، وذلك من خلال تقديم قروض حسنة بشروط وضوابط محددة.

صندوق دعم الجمعيات

أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية صندوق دعم الجمعيات

مع بداية عام 2022. وللصندوق شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة ويرتبط استراتيجياً باستراتيجية التنمية الاجتماعية واستراتيجية تنمية القطاع غير الربحي.

ويهدف الصندوق إلى دعم برامج الجمعيات وتطويرها عن طريق تقديم القروض الميسرة، والمنح، والضمانات اللازمة للبرامج والمشاريع التي تحفز نمو الجمعيات واستدامة مواردها المالية. كما يستهدف الصندوق دعم الجمعيات في مجال الاستثمار والابتكار الاجتماعي، عن طريق خدمات الدعم والتأمين التي ستطلق قريباً والتي تشمل تمويل البرامج والمشاريع الاستثمارية، والدراسات والبحوث المرتبطة بها، وتمويل المتابعة والتقييم للبرامج والمشاريع المنفذة وغيرها من أنواع التمويل الممكنة للجمعيات.

بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تم تأسيسه بقرار مجلس الوزراء في بداية عام 2021 كأحد الصناديق والبنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني بهدف زيادة التمويل المقدم إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسدّ الفجوة التمويلية بالقطاع. ويقدم البنك التمويل من خلال ثلاث برامج رئيسية. (1) برنامج التمويل المشترك، ويعتمد على إيداع الأموال من جانب بنك المنشآت والبنك الشريك في محفظة خاصة للبرنامج لدى البنك الشريك، ويقوم البنك الشريك بإدارة المحفظة وتوظيف هذه الأموال من خلال تقديم التمويل مباشرة للمنشآت. (2) برنامج التمويل بالوكالة، ويعتمد على إيداع الأموال من جانب بنك المنشآت في محفظة خاصة للبرنامج لدى منصات التمويل الجماعي بالدين، وتقوم المنصة بإدارة المحفظة وفق شروط محددة، وذلك بتوظيف هذه الأموال من خلال تقديم التمويل مباشرة للمنشآت. (3) برنامج التمويل منخفض التكلفة الذي يعتمد على توفير السيولة النقدية لقطاع شركات التمويل غير المصرفية، لزيادة مقدرتها على توفير عدد أوفر من القروض لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ودعم مقدرتها على النمو والتوسع وتخفيض تكاليف تمويلها.

وقد تجاوز حجم المبالغ التمويلية لهذه البرامج مليار ريال حتى بداية عام 2024، استفادت منها أكثر من 800 منشأة صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر.

[معلومات مباشر]

ومن الجدير بالذكر أن الشركة السعودية للاستثمار الجريء هي أحد الكيانات التابعة للبنك، وهي شركة حكومية تأسست عام 2018م من قبل هيئة منشآت ضمن برنامج تطوير القطاع المالي. وتهدف الشركة إلى تطوير منظومة الاستثمار الجريء من خلال تحفيز الاستثمار في الصناديق الاستثمارية والاستثمار بالمشاركة مع مجموعات المستثمرين الملائكيين، وذلك لسد الفجوات التمويلية وتحفيز الاستثمار في الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمراحل نموها الأولية والمبكرة والمتقدمة. والشركة ملتزمة باستثمار 2.8 مليار ريال سعودي (750 مليون دولار أمريكي) في هذا المجال.

وتستثمر الشركة عبر قناتين: (1) الاستثمار غير المباشر في الصناديق التي تستثمر في الشركات الناشئة القابلة للنمو السريع، شاملاً صناديق الاستثمار الجريء (صناديق مسرعات الأعمال واستوديوهات الشركات الناشئة)، و صناديق الملكية الخاصة (الصناديق التي تستثمر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة القابلة للنمو) وصناديق الدين الجريء والدين الخاص (الصناديق التي تقدم الدين الجريء للشركات الناشئة القابلة للنمو السريع وتقدم الدين الخاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة القابلة للنمو). (2) الاستثمار المباشر في الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لأهداف استراتيجية أو مالية، مع التركيز على الشركات في القطاعات الإستراتيجية.

برنامج تمويل الشركات الناشئة الابتكارية

أطلق صندوق التنمية الزراعية برنامج تمويل الشركات الناشئة الابتكارية في بداية عام 2024 والمخصص لتمويل المشاريع الزراعية النوعية المؤيدة من وكالة البحث والابتكار في وزارة البيئة والمياه والزراعة. يهدف البرنامج لدعم وتطوير منظومة ريادة الأعمال في القطاع الزراعي والإسهام في تعظيم أثره الاقتصادي وتنويعه، وتحقيق الاستدامة في نموه.

يقدم البرنامج الدعم والتمويل لرواد الأعمال والشركات الناشئة الابتكارية في مجال الاستثمار الزراعي، لتحقيق الأمن الغذائي وتوطين التقنية والاستدامة المالية والبيئية والزراعية. ويقدم البرنامج مميزات تمويلية عديدة سواء من ناحية مبلغ القرض، أو نسبة التمويل ومدة السداد. ومن أبرز التقنيات التي تُمول

ضمن البرنامج، تقنيات المياه والطاقة والإنتاج، وتقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وتقنيات الزراعة والغذاء، والتقنيات العميقة والحيوية.

ثانياً: الصناديق التابعة لمؤسسات تمويل التنمية الدولية

تعتبر الصناديق التابعة لمؤسسات تمويل التنمية الدولية لاعباً مهماً في تعزيز الاستثمار الاجتماعي، مستفيدة من مواردها المالية وخبرتها في مجال دعم التنمية المستدامة في الأسواق الناشئة. وتحظى هذه الصناديق غالباً بدعم الحكومات والمنظمات الدولية، مما يمنحها القدرة على الاستثمار في المشاريع التي قد لا يلتفت إليها المستثمرون التقليديون بسبب التحديات المالية. ومن خلال التركيز على قطاعات محددة، تساهم هذه الصناديق في تلبية الاحتياجات والخدمات الضرورية للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. كما تضع هذه الصناديق معايير واضحة لقياس الأثر والإعلان عنه، مما يضمن التأكد من تحقيق فوائد اجتماعية وبيئية ملموسة بجانب العوائد المالية.

صندوق تثير ممتلكات الأوقاف

أسس الصندوق البنك الإسلامي للتنمية إلى جانب تسع مؤسسات أخرى عام 2001 باكتتاب بلغت قيمته 115.2 مليون دولار أمريكي من قبل 19 جهة تشمل البنك الإسلامي للتنمية ووزارات ومنظمات أوقاف ومنظمات غير ربحية وبنوك إسلامية ومستثمرين أفراد. ويقع مقر الصندوق في مدينة جدة.

ويتولى البنك الإسلامي للتنمية دور المضارب وفقاً لمفهوم المضاربة الإسلامي، بصفته مديراً ووصياً على الصندوق، ويقدم الخدمات الداعمة للصندوق مثل خدمات الشؤون القانونية وإدارة المخاطر وإجراءات التعرف على العملاء والرقابة المالية. ويبلغ رأس مال الصندوق المرخص به 100 مليون دولار أمريكي مقسمة إلى 10 آلاف شهادة من الفئة «أ» بقيمة اسمية تبلغ 10 آلاف دولار أمريكي لكل منها. ولمدير الصندوق استخدام موارد إضافية للاستثمار في مشاريع محددة، من خلال المشاركة في التمويل المجمع أو التمويل المشترك أو إصدار شهادات من الفئة «ب» التي يمكن أن تتخذ شكل شهادات مقارضة أو شهادات إجارة. ويحق للمساهمين شراء شهادات من الفئة «ب». كما قدم البنك الإسلامي للتنمية خط تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي للصندوق

لاستخدامه في تمويل مشاريعه.

وتقوم استراتيجية الاستثمار الخاصة بالصندوق على تمويل بناء، وشراء، أو تحسين الأصول العقارية والتي من المتوقع أن تحقق عوائد مالية واجتماعية، بمدة تمويل لا تتجاوز 15 سنة. ويتطلب الصندوق من الجهات المستفيدة من التمويل تقديم 25% على الأقل من إجمالي التكلفة أو قطعة أرض للمشروع (في حال المشروع الجديد)، وتتمثل الجهات المستفيدة في المنظمات غير الربحية في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية أو المؤسسات الإسلامية غير الربحية في بقية دول العالم. ويستخدم الصندوق جزء من العوائد المالية لسداد المبالغ المستحقة له، فيما يستخدم الفائض لدعم أنشطة المستفيد أثناء فترة السداد. وبعد سداد جميع الأقساط التمويلية، يُسجل الأصل كوقف ويعود إجمالي الدخل إلى المستفيد، مما يوفر مصدر دخل مستدام لأنشطة المستفيد المرغوبة اجتماعياً. وعملاً بهذه الاستراتيجية، شملت محفظة مشاريع الصندوق منذ إنشائه إلى نهاية عام 2022 أكثر من 55 مشروعاً في 27 بلداً بقيمة إجمالية تبلغ 1.22 مليار دولار أمريكي.

وبخصوص الهيكل التنظيمي للصندوق، فيحتوي الصندوق على لجنتين:

- لجنة المساهمين، التي تشرف على تنفيذ اللوائح والإرشادات الخاصة باستثمار الموارد المالية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، بالإضافة إلى النظر في التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق بعد موافقة مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية عليها.

- لجنة الإشراف، وهي لجنة فرعية من مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية، مسؤولة عن فحص الحسابات ربع السنوية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، ورفع الاقتراحات المتعلقة بالسياسات والإرشادات إلى مجلس المديرين التنفيذيين، واستعراض أداء الصندوق بشكل دوري وتقديم التقارير ذات الصلة إلى لجنة المساهمين ومجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية.

ووفقاً للوائح الصندوق، يحق لجميع المساهمين البالغ استثمارهم أكثر من مليون دولار أمريكي (الحد الأدنى للاستثمار) حضور اجتماع لجنة المساهمين. كما يحق لحاملي الأسهم البالغة استثماراتهم ما بين 5 و10 مليون دولار الحصول

على ممثل واحد في لجنة الإشراف، بينما يحق لمن بلغ استثمارهم أكثر من 10 مليون دولار الحصول على ممثلين في اللجنة.

وبخصوص توزيع الأرباح وآلية التخارج، يستهدف الصندوق تكوين احتياطي عام يصل إلى حوالي 50% من رأس المال المدفوع قبل توزيع الأرباح على المستثمرين. وتتم عملية توزيع الأرباح بناءً على النسب الآتية: 10 % رسوم إدارة تتراوح بين 0% و 20% وللاحتياطي العام، 70-90 % أرباح قابلة للتوزيع. كما تعهد البنك الإسلامي للتنمية، اعتباراً من السنة المالية الرابعة للصندوق، بشراء ما لا يزيد عن 50% من الشهادات «أ» من حاملي تلك الشهادات، على أن لا ينتج عن هذه العملية تحويل حامل الشهادات إلى حامل شهادات ذات قيمة اسمية إجمالية تقل عن مليون دولار أمريكي.

صندوق بادر

أسسه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في عام 2010 بمساهمة المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بمبلغ 500 مليون دولار لكل منهما، والصندوق العربي بمبلغ 100 مليون دولار، كما ساهم عدد من الدول العربية الأخرى بمبالغ مختلفة. وقد بلغ رأس المال المدفوع منذ إنشاء الصندوق حوالي 1.27 بليون دولار. ويقع مقر الصندوق في الكويت العاصمة.

وينطوي عمل الصندوق على التواصل مع الدول العربية للاطلاع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، والمؤسسات التي تقوم بتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء من القطاع البنكي أو مؤسسات التمويل المتخصصة. وبناءً على ذلك، يتم اختيار الجهات المؤهلة والراغبة في الحصول على التمويل من الصندوق لخدمة هذه المشاريع. وتشمل الجهات المؤهلة للاستفادة من تمويل الصندوق مؤسسات التمويل الوسيطة والمنشآت والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بأوضاع قانونية ومالية وإدارية سليمة وتزاول نشاطها على أسس تجارية وتستوفي معايير التمويل الخاصة بالصندوق.

وتشمل آليات التمويل الخاصة بالصندوق القروض، خطوط الائتمان،

المساهمة في رأس المال، الإجارة، المراقبة والضمان، وأدوات أخرى إن تبين للجنة الإدارة ملاءمتها ومساهمتها في تحقيق أغراض الصندوق. ويتم تقديم التمويل عبر القنوات الآتية:

- إقراض الدولة طالبة التمويل بشكل مباشر ليتسنى لها تكليف إحدى مؤسساتها المالية بإدارة القرض وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مباشرةً أو عن طريق جهات وسيطة.
- إقراض مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بضمان أو دون ضمان حكومي، لتقوم بإدارة القرض والتمويل مباشرةً أو عن طريق جهات وسيطة.
- إقراض المؤسسات المالية بشكل مباشر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إقراض المؤسسات المالية، مع وجود ضمان حكومي، بشكل مباشر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد منح الصندوق عبر قنوات التمويل المشار إليها أعلاه ومنذ بدء النشاط عام 2011 وحتى نهاية عام 2022، 49 قرضاً إلى 35 جهة حكومية وخاصة تعمل في 12 دولة عربية، بصافي قيمة قروض بلغت 1.29 بليون دولار أمريكي. وقد مكنت هذه القروض الجهات المقترضة من تمويل وضمان تمويل أكثر من 100 ألف مشروع، ووفرت ودعمت استثمارية ما يقارب 500 ألف وظيفة في الدول المستفيدة.

وبخصوص الهيكل التنظيمي للصندوق، فيحتوي الصندوق على لجنة الإشراف، بتمثيل من وزراء المالية بالدول الأعضاء، والتي يقوم عملها على الإشراف ومتابعة عمل لجنة الإدارة، والتي تتعلق بإدارة أعمال الصندوق.

ثالثاً: صناديق برامج الشراكة بين مؤسسات الاستثمار والمؤسسات غير الربحية

تعتبر برامج الشراكة بين مؤسسات الاستثمار والمنظمات غير الربحية ضرورية لتعزيز الاستثمار الاجتماعي، حيث تستفيد تلك البرامج من نقاط القوة في كلا القطاعين لتحقيق نتائج مستدامة وذات أثر واسع. حيث تمتلك المنظمات غير الربحية بفعل معرفتها العميقة باحتياجات المجتمع وخبرتها في تنفيذ البرامج القدرة على توجيه مؤسسات الاستثمار نحو المشاريع ذات الأثر الاجتماعي العالي. في المقابل، تقدم مؤسسات الاستثمار خبرتها المالية وإمكانية الوصول إلى رؤوس الأموال بشكل أوسع، مما يسهم في تعزيز نطاق وفعالية البرامج غير الربحية.

صندوق نمو

في عام 2012، قامت شركة جروفن بالتعاون مع مؤسسة خيرية مقرها المملكة المتحدة بتأسيس صندوق نمو من خلال تبرع بقيمة 50 مليون دولار أمريكي. تتمثل أهداف البرنامج في خلق فرص عمل مستدامة ونمو اقتصادي وتأثير اجتماعي إيجابي من خلال رعاية وتوسيع قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يعتمد الصندوق على نموذج الاستثمارية الخاص بشركة جروفن، والذي يقدم التمويل متوسط الأجل، إضافة إلى تقديم الدعم لرواد الأعمال والشركات في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، ومصر، والأردن، والعراق وعمان. يركز الصندوق في كل دولة على الاستثمار في منشآت الأعمال التي تعالج القضايا الاجتماعية المهمة في تلك المنطقة. ويشمل ممولي الصندوق عدد من مؤسسات التمويل التنموية مثل بنك التنمية الألماني، ومؤسسة لوندن، والصندوق الهولندي للنمو الجيد، ومؤسسة سوروس للتنمية الاقتصادية، وشركة جروفن كابيتال.

صندوق كاتاليست كابيتال مصر

في عام 2022، أطلقت شركة إدارة صناديق الاستثمار الخاصة في مصر «كاتاليست» أول صندوق استثمار ذو أثر خاص مغلق في مصر والشرق الأوسط، بحجم مستهدف يبلغ مليار جنيه مصري، حيث بلغ الإغلاق الأولي للصندوق حوالي 450 مليون جنيه مصري.

ويهدف الصندوق إلى الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع التركيز على تحقيق أثر اجتماعي إيجابي يمكن قياسه بالإضافة إلى العوائد المالية. ويعتمد الصندوق على أهداف التنمية المستدامة ويستخدم عدة مبادئ وأدوات لقياس الأثر، مما يساعد الشركات في قياس وإدارة وتعزيز تأثيرها الاجتماعي والبيئي. ويضم المستثمرون في الصندوق أبرز المؤسسات المصرية مثل شركة مصر القابضة للتأمين، ومصر لتأمينات الحياة، وصندوق مصر للتمويل والاستثمار، وبنك القاهرة، بالإضافة إلى مكاتب الثروات العائلية وغيرها من الجهات.

رابعاً: صناديق مؤسسات الاستثمار الخاصة

تشمل صناديق الملكية الخاصة وصناديق رأس المال الجريء التي تركز على الاستثمار في الشركات التي تسعى لتحقيق عوائد مالية مع ترك أثر إيجابي على المجتمع في مجالات متنوعة. وتتمتع هذه الصناديق بالقدرة على إسراع وتيرة التغيير الاجتماعي من خلال اكتشاف ودعم الشركات المبتكرة التي تعالج قضايا مهمة مثل التعليم، والرعاية الصحية، والفقر، والتغير المناخي. كما يقدم هذا النوع من الصناديق التوجيه الاستراتيجي لشركاتها الناشئة، مما يساعد على نمو أعمالها وزيادة أثرها. بالإضافة إلى ذلك، تحفز هذه الصناديق المستثمرين على التفكير في الأثر الواسع لقراراتهم المالية من خلال استخدام أدوات قياس الأثر ودمج الاعتبارات الاجتماعية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

ويتضح دور هذه الصناديق من خلال التقارير التي تتناول حجم وعدد استثماراتها في الشركات الناشئة التي تساهم في إحداث تأثير إيجابي. ووفقاً لتقرير

[MAGNiTT](#)، بلغت قيمة استثمارات صناديق رأس المال الجريء في الشركات الناشئة ذات الأثر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 444 مليون دولار، مما يمثل 7% من إجمالي استثمارات رأس المال الجريء في المنطقة، بينما بلغ عدد الصفقات التي أُجريت في تلك الشركات 403 صفقة، أي 16% من إجمالي صفقات صناديق رأس المال الجريء في المنطقة خلال الفترة من 2016 إلى الربع الثالث من 2021. وفي تلك الفترة، حازت الشركات الناشئة ذات الأثر في المملكة العربية السعودية على النسبة الأكبر من حيث عدد الصفقات، بينما استحوذت الشركات الناشئة في الإمارات العربية المتحدة على الحصة الأكبر من الاستثمارات. وبالتحديد، بلغت قيمة استثمارات صناديق رأس المال الجريء في الشركات الناشئة ذات الأثر في المملكة 118 مليون دولار، بمعدل نمو يساوي 80% خلال الخمس سنوات، بينما بلغ إجمالي عدد الصفقات التي أُجريت في تلك الشركات 80 صفقة.

كما أظهر التقرير القطاعات الأكثر استهدافاً، حيث شكل قطاعي التقنية التعليمية والرعاية الصحية 40% من صفقات صناديق رأس المال الجريء في الشركات الناشئة التي تركز على صناعة الأثر. وحصلت الشركات الناشئة ذات الأثر على 64% من إجمالي استثمارات صناديق رأس المال الجريء في قطاع التقنية التعليمية و56% في قطاع الرعاية الصحية. ومن ناحية القطاعات الأكثر استهدافاً باعتبار قيمة الاستثمار، يتضح التركيز على قطاع الطاقة النظيفة والذي استحوذ على 25% من إجمالي استثمارات صناديق رأس المال الجريء ذات الأثر في المنطقة.

ومنذ عام 2016، قامت 12 شركة اجتماعية ناشئة بإجراء صفقات تخارج، ما يمثل 10% من إجمالي صفقات التخارج للشركات الناشئة بين عامي 2016 و2021. ومن بين صناديق رأس المال الجريء الأكثر استثماراً في الشركات ذات الأثر، صندوق مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال «واعد فنتشرز»، و500 Startup، وصندوق مشاريع الابتكار التابع لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وOasis 500، وFalak Startups، حيث استثمروا في 12 جولة تمويلية أو أكثر تتعلق بالشركات الناشئة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

صندوق واعد فنتشرز

صندوق رأس مال جريء مدعوم من شركة أرامكو، ويبلغ حجم الصندوق 500 مليون دولار أمريكي. وتركز استراتيجية الاستثمار بالصندوق على تعزيز الابتكار ودعم نمو الشركات الناشئة المعتمدة على التقنية، خاصة في المملكة عن طريق تقديم التمويل بالملكية والدين. ويستهدف الصندوق في المقام الأول الشركات الناشئة من مرحلة التأسيس إلى مرحلة النمو، بحجم استثمار يصل إلى 20 مليون دولار لكل فرصة استثمارية. كما يعمل الصندوق على تطوير منظومة ريادة الأعمال في المملكة من خلال الاستثمار في المجالات التقنية غير المخدومة وتوطين التقنيات الرائدة، ويوفر الصندوق أيضاً الدعم الاستراتيجي للشركات المستثمر فيها من خلال شبكة أرامكو ومعلوماتها عن السوق. وتعتمد حوكمة الصندوق على توافيقها مع الأهداف الاستراتيجية الأوسع نطاقاً لأرامكو، لضمان إطار قوي ومستدام لتعزيز الابتكار.

صندوق عافية

صندوق الملكية الخاصة التابع لشركة TVM Capital Healthcare، وهي شركة استثمارية متخصصة في التوسع والنمو في مجال الرعاية الصحية تعمل في الشرق الأوسط منذ عام 2009. ويبلغ حجم الصندوق 250 مليون دولار أمريكي، وتركز استراتيجية الاستثمار بالصندوق على تلبية احتياجات الرعاية الصحية غير المخدومة من خلال الاستثمار في الشركات الصحية المبتكرة في المملكة، مما يساهم في تحقيق أثر إيجابي في المجتمع المحلي مع تقديم عوائد جذابة للمستثمرين. ويستند الصندوق إلى الخبرة السابقة للشركة في الاستثمار بالمنطقة، حيث أثبتت قدرتها على تحقيق عوائد قوية من خلال إبرام صفقات ناجحة وتطوير شركات تتمتع بنمو عالي وإدارة فعالة.

وتشمل استثمارات الصندوق مراكز بارايا للرعاية في الرياض وجده وأبها، المختصة في تقديم الرعاية الطويلة الأمد وإعادة التأهيل. كما تضم شركة DEBx Medical، التي تتخذ من أمستردام مقراً لها وتعمل على تطوير وتصنيع منتجات مبتكرة لعلاج الجروح المزمنة، وتستعد الشركة حالياً لدخول السوق السعودي.

كما تضم بالإضافة إلى ذلك، مجموعة نيوركير، وهي شركة رائدة في مجال ابتكار خدمات ومنتجات الصحة النفسية الشخصية ومقرها ميونيخ، ولديها عيادات في الولايات المتحدة وهولندا وأستراليا، وتخطط لدخول المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي. وتشتمل الصفقات الأخرى شركات متخصصة في مكافحة الشيخوخة وعلوم الجينات والأورام وتصنيع الأدوية والتشخيص.

صندوق مشاريع الابتكار

الصندوق هو الذراع الاستثماري لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، ويركز على تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في المملكة. ويستهدف الصندوق الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة وبالأخص تلك التي تتوافق مع نقاط القوة البحثية في الجامعة في مجالات مثل الطاقة والمياه والغذاء والروبوتات/ تقنية المعلومات والاتصالات والصحة. وتركز استراتيجية الاستثمار على دعم المشاريع ذات الإمكانيات العالية التي يمكنها الاستفادة من موارد الجامعة بما في ذلك مرافق البحث المتقدمة وشبكات الخبراء والتوجيه، عن طريق الاستثمار في الشركات الناشئة المتخصصة خلال مرحلة التأسيس (بمبلغ استثمار أقل من 200 ألف دولار) إلى المرحلة الأولية (بمبلغ استثمار يصل إلى 2 مليون دولار). كما يستخدم الصندوق الحاضنات والمسرعات والشراكات مع قادة الصناعة لمساعدة الشركات الناشئة على النمو والنجاح في السوق.

2-4 صناديق الاستثمار الاجتماعي دولياً

كما هو الحال مع صناديق الاستثمار بالمملكة والمنطقة العربية، تبين من خلال مسح الممارسات الدولية أن صناديق الاستثمار الاجتماعي تُؤسس بشكل عام من قبل أربع جهات رئيسية: مؤسسات التمويل الوطنية، مؤسسات تمويل التنمية الدولية، برامج الشراكة بين مؤسسات الاستثمار والمؤسسات غير الربحية، ومؤسسات الاستثمار الخاصة.

وستنطرق فيما يلي إلى أمثلة للصناديق المرتبطة بالجهات المذكورة أعلاه، مع توضيح دور وأهمية الجهة في منظومة الاستثمار الاجتماعي، والهيكل القانوني والأدوات المالية المستخدمة من قبل الصناديق، وأخيراً القضايا الاجتماعية والقطاعات المستهدفة لتلك الصناديق.

أولاً: الصناديق التابعة لمؤسسات التمويل الوطنية

مؤسسة Better Society Capital

مؤسسة استثمارية اجتماعية رائدة في المملكة المتحدة، أسست في عام 2012 بدعم من حكومة المملكة المتحدة. ومُولت المؤسسة في البداية بمبلغ 425 مليون جنيه استرليني من الحسابات البنكية الراكدة، بالإضافة إلى 200 مليون جنيه استرليني من أربع بنوك كبرى. وتهدف المؤسسة إلى تعزيز سوق الاستثمار الاجتماعي من خلال توفير التمويل ودعم الاستثمارات المؤثرة في مختلف القطاعات.

وتبنى المؤسسة استراتيجية استثمار مزدوجة تهدف إلى تحقيق تأثير اجتماعي مع توفير عوائد مالية مستدامة، من خلال توجيه رأس المال الخاص بالمؤسسة إلى الوسطاء الذين يستثمرون في مشاريع اجتماعية تعالج قضايا ملحة مثل التشرد والرعاية الصحية والتعليم. كما تتعاون المؤسسة مع شركائها الماليين لتوسيع نطاق عروض التمويل للمشاريع ذات الأثر وزيادة إمكانية وصولها للمستثمرين.

وتشمل أدوات الاستثمار التي تعتمدها المؤسسة الاستثمارات المباشرة في الملكية، والقروض، والاستثمارات المشتركة مع مؤسسات مالية أخرى. وقد قامت المؤسسة بدور أساسي في مبادرات مثل صندوق قروض المرونة والتعافي، وقدمت المؤسسة تمويل يفوق 2 مليار جنيه استرليني لأكثر من 3500 شركة ومشروع اجتماعي أغلبها تستهدف قضايا الفئات الأقل حظاً بالمجتمع.

صندوق The HESTA Social Impact Investment

HESTA هو أكبر صندوق تقاعد في أستراليا مخصص للأشخاص العاملين في قطاع الصحة والخدمات المجتمعية، ويدير أصول بقيمة 46 مليار دولار أسترالي. وفي عام 2015، أقام صندوق التقاعد شراكة مع شركة المشاريع الاجتماعية في أستراليا لإنشاء صندوق الاستثمار الاجتماعي والعمل مديراً له. وتعهد صندوق التقاعد بتقديم مبلغ 30 مليون دولار أسترالي مبدئياً للصندوق، الذي كان أكبر صندوق استثمار اجتماعي في أستراليا في ذلك الحين، ليتم استثماره في مشاريع

تهدف إلى تحقيق عائد مالي وتأثير اجتماعي قابل للقياس. وبفضل النجاحات التي تحققت، قام صندوق التقاعد بتقديم التزام إضافي بقيمة 40 مليون دولار أسترالي. وتعتبر شركة المشاريع الاجتماعية منظمة اجتماعية تعمل مع شركائها لتحسين حياة الأفراد المحتاجين من خلال مساعدة الشركات والجهات الخيرية لتكون أكثر فعالية في الحصول على التمويل، وكذلك تحسين أداء المنظمات ذات الأغراض الاجتماعية في تقديم خدماتها.

وتركز استراتيجية الاستثمار الخاصة بالصندوق على دعم المشاريع المؤثرة في مجالات الرعاية الصحية والإسكان بأسعار معقولة والتوظيف والخدمات الاجتماعية. وتشمل الاستثمارات الرئيسية سندات التأثير الاجتماعي مثل برنامج اسباير الهادف إلى معالجة مشكلة التشرد، وبرنامج نيويورك في كوينزلاند، والذي يركز على لم شمل الأطفال في دور الرعاية مع أسرهم. كما استثمر الصندوق في مشاريع مثل قرية كورونجي لرعاية مرضى الزهايمر. ويستخدم الصندوق مجموعة من أدوات الاستثمار، بما في ذلك الديون، والملكية، وسندات الأثر الاجتماعي، حيث يتم اختيار كل مشروع لإمكاناته في تحقيق عوائد مالية ونتائج اجتماعية إيجابية.

صندوق (SAHF) Social and Affordable Housing Fund

تم إنشاء صندوق الإسكان الاجتماعي وميسور التكلفة (SAHF) من قبل حكومة نيو ساوث ويلز في عام 2016 لتلبية الحاجة الملحة للإسكان الاجتماعي وميسور التكلفة باستثمار أولي بلغ حوالي مليار دولار أسترالي، ويهدف الصندوق إلى تقديم حلول إيجاريه طويلة الأجل من خلال الشراكة مع مقدمي الإسكان المجتمعي وزيادة المعروض من المساكن من خلال عقود تركز على النتائج مع مقدمي الخدمات المعينين. ويقدم الصندوق التمويل لوحدة الإسكان الاجتماعي ميسور التكلفة، وتستهدف الفئات السكانية الهشة بما في ذلك الأسر ذات الدخل المنخفض في نيو ساوث ويلز. وقد حقق البرنامج نجاحاً في جذب مقرضين جدد إلى القطاع وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص.

صندوق سامريدي

صندوق مختص بالاستثمار الاجتماعي، تم إنشاؤه بالتعاون مع وزارة

التنمية الدولية في المملكة المتحدة بقيمة 48 مليون دولار أمريكي ويديره بنك المنشآت الصغيرة الهندي SIDBI Venture Capital . ويهدف الصندوق إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في أفقر ثماني ولايات في الهند، ويستهدف الصندوق تمويل الشركات الاجتماعية في قطاعات محددة من أجل المساعدة في توسيع نطاق المشاريع التي توفر عوائد اقتصادية واجتماعية أو بيئية للفقراء.

ثانياً: الصناديق التابعة لمؤسسات تمويل التنمية الدولية

صندوق الأثر الخاص باليونيسيف للأطفال

تم إنشاء صندوق الأثر بالشراكة مع اليونيسيف في الولايات المتحدة بهدف تطوير وتنفيذ حلول مالية لضمان توفير الصحة والتعليم والحماية للأطفال حول العالم، حيث يوفر الصندوق رأس مال العامل لليونيسيف لدعم عملها برعاية الأطفال. وعلى مدار 11 عامًا، أدار الصندوق صندوقين للديون (أحدهما نشط اليوم)، وقدم أكثر من 600 مليون دولار أمريكي لليونيسيف دون أي عمليات تعثر، كما قدم خدماته إلى أكثر من مليار طفل في أكثر من 50 دولة.

ويقع مقر الصندوق في الولايات المتحدة وكندا، ويعمل مع شبكة اليونيسيف العالمية مستفيداً من وجوده في 190 دولة. ومن هم أعمال الصندوق الأخرى العمل على سد الفجوات النقدية أثناء الأزمات من خلال تقديم أدوات مالية مثل آليات الدفع المسبق للاحتياجات الطارئة والمشتريات للدول والجهات المستفيدة.

صندوق Emerging Markets Impact Investment Fund (EMIIF)

تتبنى الحكومة الأسترالية صندوق الاستثمار ذو الأثر في الأسواق الناشئة (EMIIF). ويهدف الصندوق الذي تبلغ قيمته 250 مليون دولار إلى معالجة التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في مناطق جنوب وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالوصول إلى التمويل وتحفيز المستثمرين الاجتماعيين للمساهمة بذلك. ويقدم الصندوق رأس المال الاستثماري والمساعدة الفنية لصناديق التمويل الاستثماري والمؤسسات المالية غير المصرفية والتي بدورها تتيح التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة،

بمبالغ تتراوح بين 5000 دولار أمريكي و 2 مليون دولار أمريكي.

ويستخدم الصندوق مجموعة من الأدوات مثل القروض والملكية وأدوات تمويل هجينة بهدف تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص على الاستثمار الإضافي في صناديق المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما يقدم الصندوق المساعدة التقنية إلى صناديق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز إمكاناتها التجارية وأثرها.

ثالثاً: صناديق برامج الشراكة بين مؤسسات الاستثمار والمؤسسات غير الربحية

صندوق Good Food Fund

صندوق الغذاء الجيد هو مشروع انطلق في المملكة المتحدة بهدف إلى معالجة ظاهرة السمنة بين الأطفال وتحسين الخيارات الغذائية للعائلات ذات الدخل المحدود. وقد تم تأسيسه بالتعاون بين مؤسسة Guy's and St. Thomas' Charity ومؤسسة Better Society Capital. ويعمل الصندوق على الاستثمار في المشاريع التي تختص بتطوير الحلول الغذائية، بدءاً من مراحل ما قبل التأسيس حتى التأسيس، حيث يقدم استثمارات تتراوح بين 100 ألف و300 ألف جنيه استرليني لكل مشروع. وتهدف استراتيجية الاستثمار لمعالجة ثلاث تحديات رئيسية هي: تقليل السمنة بين الأطفال، ومعالجة الفجوة في نتائج السمنة، وتغيير بيئات الغذاء لدعم أنظمة غذائية أفضل. وتشمل استراتيجية الصندوق التعاون في الاستثمار مع الشركاء لقيادة جولات التمويل عند الحاجة.

رابعاً: صناديق مؤسسات الاستثمار الخاصة

مؤسسة Clean Energy Ventures

تسعى مؤسسة الاستثمار الجريء في الطاقة النظيفة للاستثمار من خلال صناديقها في الشركات الناشئة التي تركز على تقنيات الطاقة المبتكرة القادرة على تحقيق عوائد مالية وتقديم حلول لتقليل الحجم الكبير من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي. وقد أغلقت الشركة التي يقع مقرها في الولايات المتحدة، مؤخراً صندوقها الثاني الذي بلغت قيمته 305 مليون دولار،

مما يمثل زيادة ملحوظة عن صندوقها الأول الذي كان بقيمة 110 مليون دولار، ويعكس ذلك ثقة المستثمرين الكبيرة في سوق التقنية المناخية.

وتتضمن قاعدة المستثمرين شركاء من قطاعات مختلفة، بما في ذلك النفط والمواد الكيميائية والبناء، والذين يسعون إلى دعم وتعزيز الابتكارات المستدامة. وفيما يتعلق بأدوات الاستثمار، تستخدم الشركة مجموعة متنوعة من آليات التمويل بالملكية، بما في ذلك التمويل الأولي والاستثمارات اللاحقة، لدعم شركات محفظتها طوال مراحل نموها. وقدمت الشركة التمويل إلى 26 شركة حتى الآن، كما إنها تقود عمليات التمويل وتولي أدواراً نشطة في مجالس الإدارة بعد الاستثمار.

شركة GreyMatter

شركة استثمار رأس مال جزيء تأسست في عام 2021 ويقع مقرها في سان فرانسيسكو، وتركز بشكل خاص على الاستثمار في الشركات العاملة في قطاعي الصحة العقلية والنفسية. وتهدف الشركة إلى مساعدة الشركات المبتكرة التي تستطيع التعامل مع تحديات الصحة النفسية وتعزيز الرفاهية العامة. وتعتمد الشركة بشكل أساسي على استثمارات الملكية لتمويل شركات محفظتها، مع التركيز على الشركات الناشئة التي تُظهر إمكانات للتوسع وتقديم حلولاً مؤثرة في مجال الصحة العقلية. وقدمت الشركة التمويل إلى أكثر من 25 شركة وتدير حالياً أصولاً بحجم 25 مليون دولار أمريكي.

شركة Social Investment Managers and Advisors

شركة استثمارية واستشارية مسجلة لدى هيئة الأوراق المالية الأمريكية، تأسست في عام 2016 ويقع مقر الشركة في نيويورك. وقد حققت الشركة أثراً ملحوظاً في مجال الاستثمار المستدام من خلال التركيز على الحلول المالية مع مراعاة الأهداف الاجتماعية والبيئية. وتركز استراتيجية الاستثمار في الشركة على الاستثمارات ذات الأثر التي يمكن أن تحقق عوائد مالية مع فوائد حقيقية للمجتمعات. وتحديداً، تركز الشركة على الاستثمار في مجالات مثل الطاقة الشمسية، والشمول المالي، والإسكان بأسعار معقولة، خصوصاً في المناطق الأقل حظاً.

وتعمل الشركة على إدارة عدد من الصناديق، بما في ذلك صندوق الديون للطاقة الشمسية وصندوق الوصول المالي خارج الشبكة، والذي يدعم مبادرات الطاقة الشمسية والخدمات المالية في الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات. كما تقدم الشركة خدماتها الاستشارية، حيث ترشد المستثمرين والمؤسسات حول كيفية مواءمة أهدافهم المالية مع النتائج الاجتماعية. وحتى الآن، استثمرت الشركة أكثر من 2 مليار دولار في أكثر من 250 مؤسسة اجتماعية في 50 دولة.

3

دراسة جانب الطلب:
مرثيات جانب الطلب في
سوق صناديق الاستثمار
الاجتماعي



- تمت مقابلة خمس جهات تمثل جانب الطلب، والتي تمثل شركات أو مشاريع اجتماعية في المملكة. وتنقسم هذه الجهات إلى:
- شركات اجتماعية معتمدة من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي وهيئة منشآت: ومثلها عيادة اكتفاء المالية، وشركة أروقة، وتطبيق مذكر، وشركة رشد للحلول السلوكية.
 - مشاريع اجتماعية تابعة للجهات غير الربحية: ومثلها مشروع الزراعة المائية التابع لجمعية البر الخيرية ببني يزيد.
- ونستعرض فيما يلي أهم النتائج التي تم استخلاصها من هذه المقابلات.

1-3 الشراكات الحالية والتوقعات من المستثمرين الاجتماعيين/صناديق الاستثمار الاجتماعي

ظهر تباين واضح بين الجهات المعنية في هذا الشأن؛ حيث اكتفت بعض الجهات بالاعتماد على التمويل الشخصي أو المنح المقدمة من الأفراد والجمعيات الخيرية التي تملك المشاريع الاجتماعية لبدء أعمالها. في المقابل، حصلت جهات أخرى على تمويل كامل من شركات الاستثمار الاجتماعي التي تتحكم في الشركة الاجتماعية، أو حصلت على تمويل إضافي للتوسع من مستثمرين ملائكيين. ومن خلال مقابلة الجهات المستفيدة، يتضح أن عدداً منها استخدم منتج القرض الميسر المقدم من بنك التنمية الاجتماعية في بداية نشاطاتها.

فيما يخص توقعات الجهات المستفيدة من المستثمرين الاجتماعيين، فقد اتفقت هذه الجهات على ضرورة التمويل المالي كعنصر أساسي. كما أعربت عن رغبتها في أن يسخر المستثمرون علاقاتهم الاجتماعية والمهنية، إلى جانب خدماتهم المشتركة وخبراتهم في مجال الأعمال، لدعم خطط الشركات الاجتماعية للتوسع والانتشار. وأشارت بعض الشركات الاجتماعية إلى حاجتها للاستشارات والدعم غير المالي من المستثمرين، فضلاً عن ضرورة تعزيز الوعي المجتمعي بالأهداف التي أنشئت من أجلها هذه الشركات.

2-3 المعايير المستخدمة لقياس النجاح والأثر الاجتماعي

أظهرت المقابلات أن قياس الأثر يعتمد بشكل كبير على نوعية الخدمات التي تقدمها الشركات الاجتماعية وكذلك على طبيعة المستفيدين النهائيين. إذ تعمل عدة جهات على تقييم الأثر من خلال تقدير عدد المستفيدين من الخدمات المقدمة وقياس تطور الجوانب المالية والتعليمية للمستفيدين، بالإضافة إلى التوسع الجغرافي في أنشطة تلك الجهات وعدد فرص العمل التي تم توليدها نتيجة عمل المنشآت الاجتماعية. كما لوحظ أن بعض الجهات تقيس الأثر بصورة فردية نظرًا لطبيعة الخدمات التي تقدمها. وأشارت بعض الجهات إلى غياب المعايير الواضحة لقياس أثرها ونقص في الممارسات الناجحة في هذا السياق، ومحاولة معالجة هذه المشكلة من خلال التركيز على إنشاء مشاريع تتناول قضايا اجتماعية محددة من خلال تحليل البيانات واستخدام الطرق العلمية مثل نظرية التغيير لدعم قرارات الاستثمار.

وتواجه العديد من الجهات تحديات في قياس الأثر الاجتماعي، كما أكدت بعض الجهات أن عملية قياس الأثر مكلفة وأنها لا يمتلكون حاليًا فكرة واضحة عن كيفية التعامل مع هذه التكاليف. إضافة إلى ذلك، تقوم بعض المؤسسات بتطوير نماذج داخلية لقياس أثرها الاجتماعي، لكن هذه النماذج قد لا تكون مقبولة أو قابلة للاستخدام من قبل الأطراف الخارجية. ويتضح أن العديد من هذه المؤسسات حاولت التواصل مع الجهات التشريعية المعنية بالاستثمار الاجتماعي بالمملكة لطلب توفير أدوات قياس أثر واضحة، إلا أنه تم الاكتفاء بالإشارة إلى بعض النماذج العالمية التي لا يمكن تطبيقها بسبب طبيعة الأنشطة الاجتماعية الخاصة بتلك المؤسسات.

3-3 الاحتياجات التمويلية الحالية والمستقبلية والأغراض التي سيستخدم فيها التمويل

تركزت توقعات الجهات بشأن استخدام عائدات التمويل على تعزيز أنشطتها في مجالات النمو والتوسع من خلال توظيف الكفاءات واستقطابها، بالإضافة إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة للمستفيدين، وتحسين الجوانب

التقنية، ودعم التوسع الجغرافي لأنشطتها. وأشارت بعض الجهات إلى أنها لا تحتاج إلى تمويل في الوقت الراهن بفضل توفر جزء كبير من التمويل للمشروع الأولي، الذي سيساهم في التوسع وتعزيز أعمال المشروع. كما أوضحت بعض الجهات أنها تعتمد حالياً على فائض أرباحها، مع إمكانية اللجوء إلى تمويل إضافي إذا دعت الحاجة من الجهة المالكة للمشروع الاجتماعي.

4-3 مصادر وصيغ التمويل التي اعتمدت عليها الجهات في السابق

تبين استخدام العديد من الجهات للتمويل عن طريق المشاركة (أفراد مؤسسين أو شركات استثمار اجتماعية) أو المنح والتبرعات (الجمعيات الخيرية والمانحة) للبدء بأعمالها الاجتماعية. ويلحظ استخدام بعض الجهات لمنتج القرض الميسر المتقدم من بنك التنمية الاجتماعية في بداية أنشطتها.

5-3 أنواع التمويل الاجتماعي المفضلة

ظهر تفضيل ملحوظ من قبل الشركات الاجتماعية لمنتجات التمويل بالمشاركة، حيث أشارت إلى فوائدها في تقاسم المخاطر مع المستثمرين الاجتماعيين، خاصة وأن معظم مشاريع الاستثمار الاجتماعي تتواجد في مراحل الاستثمار الجريء وتواجه مخاطر كبيرة. كما أفادت بعض الجهات بأنها تفضل منتجات التمويل عبر المشاركة المتناقصة، والتي تتيح للمستثمر تحقيق الأرباح المتفق عليها قبل التخارج. من جهة أخرى، أكدت شركات تعمل في السوق منذ فترة وتحقق تدفقات نقدية جيدة تفضيلها لمنتجات الدين المقدمة من البنوك التجارية على المشاركة، لتجنب التعامل مع المستثمرين الخارجيين الذين قد يؤثرون على استراتيجيات الشركة المستقبلية ولتفادي تقليل حصة الملكية. وأخيراً، أبدت بعض الجهات رغبتها في وجود نماذج للكفالة كوسيلة دعم للتمويل وتسهيل الوصول إليه.

3-6 أبرز إيجابيات وسلبيات التجارب السابقة في التمويل عموماً والاجتماعي خصوصاً

من الإيجابيات التي ذكرتها الشركات الاجتماعية لتجربتها السابقة في التمويل الاجتماعي ما يلي:

- إمكانية الجمع بين تحقق الأثر الاجتماعي المستهدف والعائد المالي من الأعمال، الأمر الذي تأمل الشركات الاجتماعية بأن يزيد من قناعة المجتمع والأطراف ذو العلاقة بجودة حلولها المقدمة لمعالجة القضايا الاجتماعية ويسهل بالتالي الحصول على التمويل الإضافي في المستقبل لخدمة تلك المشاريع.

- تحقيق عائد مالي مجزٍ والذي تخطى في بعض الحالات عائد السوق، الأمر الذي يجعل الشركات الاجتماعية أكثر جاذبية عند محاولة الحصول على التمويل من خلال صناديق رأس المال الجريء.

- السهولة في التقديم والحصول على منتجات التمويل المقدمة من بنك التنمية الاجتماعية، خصوصاً في بداية عمل الشركات الاجتماعية.

وبخصوص السلبيات، فقد اشتملت ما يلي:

- ضعف الوعي من قبل جهات التمويل بنماذج العمل الجديدة والفريدة، والذي ينتج عنه عدم تقبل الأفكار الاجتماعية النوعية وعدم القدرة على استشعار أهميتها.

- صعوبة الوصول لجهات التمويل الخاصة أو عدم تفاعلهم مع طبيعة الشركات الاجتماعية.

- اقتصار تعامل بعض منصات التمويل الجماعي مع الشركات الاجتماعية كشركات ربحية وعدم أخذ الرسالة الاجتماعية بالاعتبار عند تسويق الشركات للمستثمرين المحتملين أو المساعدة في التواصل مع المستثمرين.

- صعوبة تحقيق الشروط الخاصة بمنتجات تمويل الشركات المقدمة من البنوك التجارية لعدم مناسبتها للشركات الصغيرة.

- تفضيل المؤسسات المانحة سرعة تحقق الأثر الاجتماعي للمنح التي تقدمها، الأمر الذي لا يتناسب مع كثير من المشاريع الاجتماعية والتي قد تتطلب وقت طويل لتحقيق الأثر الاجتماعي المرجو.

- عدم رغبة بعض جهات التمويل بالعمل مع الجهات الخيرية المالكة للمشاريع الاجتماعية بسبب التخوف من عمليات الإفلاس وعدم وجود نظام واضح يحكم هذه الحالات.

7-3 التحديات التي تواجه الجهات في الحصول على التمويل الاجتماعي

بالإضافة إلى السلبات المذكورة سابقاً والتي اعتبرتها الشركات الاجتماعية تحديات بحد ذاتها، ذكرت الشركات عدد من التحديات الأخرى والتي شملت جوانب متعددة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- نظرة المستثمرين غير الجدية لأعمال الشركات الاجتماعية واعتقادهم بأن عملها يندرج تحت مظلة العمل غير الربحي، ولا يمثل نشاطاً تجارياً مجدياً. وينتج عن هذه النظرة تحدٍ مزدوج لتلك الشركات لإثبات جودة نماذج أعمالها وقدرتها على التنافس مع المشاريع التجارية التقليدية.
- غياب الوعي المجتمعي بأهمية معالجة القضايا الاجتماعية من خلال حلول تجارية فعالة لا تضمن فقط استدامة مالية للشركات/المشاريع الاجتماعية، بل تجعلها قادرة على الاستمرار في مواجهة التحديات التي أسست من أجلها تلك الكيانات.
- الضبابية في توجه القطاعات التي تعمل فيها بعض الشركات الاجتماعية وخاصة الأنظمة والتشريعات الخاصة فيها، والتي تشكل تحد كبير عند محاولة وضع الخطط المستقبلية للتوسع والنمو لأعمال تلك الشركات.
- التقلبات في الأسواق المالية بصورة عامة، وخاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة وتقييمات الشركات، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على قرارات التمويل التي تتخذها الشركات الاجتماعية.
- تركيز اهتمام وتمكين الأجهزة الحكومية المعنية بالاستثمار الاجتماعي على المشاريع الاجتماعية التي تندرج تحت الجمعيات الخيرية، مما يؤدي إلى إغفال الشركات الاجتماعية غير المرتبطة بهذه الجمعيات. هذا الأمر يعيق قدرة الشركات على استمرارية أعمالها ويحد من فرص إبراز أنشطتها.

8-3 التقييم العام للوضع الحالي لقطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة

أفادت معظم الشركات الاجتماعية بأنها غير مطلعة على وجود صناديق مخصصة للاستثمار الاجتماعي في المملكة. وأعربوا عن اهتمامهم الكبير بالتعاون مع هذه الصناديق في حال تأسيسها مستقبلاً. كما أشارت إحدى

الشركات إلى وجود صندوق حكومي تابع لإحدى الوزارات ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف مشروعهم، إلا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على التمويل من خلال هذا الصندوق بسبب ملكية المشروع لجمعية خيرية وعدم تفضيل الصندوق التعاون مع هذا النوع من المشاريع.

وتعمل إحدى الشركات الاجتماعية التي تمت مقابقتها على دعم جهود إنشاء صندوق خاص بها للاستثمار الاجتماعي، وذلك بسبب عدم توفر هذا النوع من الصناديق في المملكة. كما تهدف إلى بناء قصة نجاح استثمارية في هذا المجال لضمان جذب المستثمرين المحتملين للمشاركة بشكل أكبر في الاستثمارات الاجتماعية. وأشارت الشركة إلى أن من التحديات التي تواجهها في عملية إنشاء الصندوق متطلبات هيئة السوق المالية، والتي تستلزم تعديل هيكل الصندوق وزيادة الحد الأدنى لرأس المال الخاص به لتمكين المستثمرين من خارج الشركة من المساهمة في الصندوق.

9-3 توصيات لتطوير قطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة

ذكرت الشركات الاجتماعية عدد من التوصيات لتطوير منظومة الاستثمار الاجتماعي بالمملكة بشكل عام وقطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي بشكل خاص والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- في ظل الجهود المتميزة التي تبذلها الجهات التنظيمية ذات العلاقة، من المهم وضع خطة تنفيذية شاملة لتطوير مكونات سوق الاستثمار الاجتماعي بالمملكة، بالإضافة إلى توضيح الاتجاهات المستقبلية المرتقبة في هذا المجال.
- توعية المستثمرين المحتملين بالأثر الاجتماعي للشركات الاجتماعية إلى جانب العوائد المالية المتوقعة، وأهمية أخذ العائد الاجتماعي مع المالي عند تقييم الشركة واتخاذ قرار الاستثمار فيها. بعبارة أخرى، من المهم مراعاة قرارات الاستثمار عموماً للرسالة الاجتماعية التي تقدمها الشركات الاجتماعية.
- إعداد ونشر تقارير دورية من الجهات الحكومية ذات العلاقة عن القطاعات التي تعمل فيها الشركات الاجتماعية، تسهم في مساعدة الشركات الاجتماعية على فهم حجم السوق وفرص التوسع المتاحة كما هو متبع في الشركات التجارية. كما سيساهم ذلك في مساعدة رواد الأعمال الاجتماعيين على تحديد القطاعات الأكثر ملاءمة للانطلاق فيها وإنشاء شركات تعالج

- القضايا الاجتماعية في تلك القطاعات.
- تعزيز الوعي بمفهوم الاستثمار الاجتماعي للعاملين بالجمعيات الخيرية والجهات الحكومية والداعمة لمنظومة الاستثمار الاجتماعي، وتبسيط الضوء على أهميته في تحقيق الاستدامة المالية للجهات المعنية بمعالجة القضايا الاجتماعية. فمن الضروري إدراك الجميع أن هذا النوع من الاستثمار لا يُعتبر ضمن الأعمال غير الربحية أو الأنشطة التقليدية التي تقدمها الجمعيات الخيرية، بل يمكن اعتباره قطاعاً إضافياً مكماً للقطاعات الأخرى.
- السعي لتوظيف المسؤولية الاجتماعية للشركات كوسيلة لزيادة حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الاستثمار الاجتماعي بالملكة.
- قيام هيئة السوق المالية بإصدار لوائح وسياسات تنظم إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار الاجتماعي، وتخفيف المتطلبات الخاصة بتلك الصناديق لتسهيل إجراءات إنشائها من قبل شركات الاستثمار الاجتماعي ومؤسسات السوق المالية بشكل عام.
- حث الجهات الحكومية المختلفة على إنشاء صناديق استثمار اجتماعي في مجال اختصاصها وتحفيز مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين الاجتماعيين بهذه الصناديق.
- تبسيط الضوء على قصص النجاح في الاستثمار الاجتماعي لتحفيز المستثمرين ورواد الأعمال الاجتماعي بالعمل في المجال.
- تحفيز تأسيس الشركات الاجتماعية من خلال توفير التسهيلات اللازمة من الجهات الحكومية المعنية، بما ذلك تسريع إجراءات المعاملات وتقديم مزايا إضافية وحث الجهات التشريعية مثل المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي وهيئة منشآت لوضع آليات تميز الشركات الاجتماعية عن الشركات الربحية وغير الربحية، واعتمادها لدى الجهات الحكومية الأخرى وجهات التمويل.
- تطبيق الحوكمة الفعالة في مشاريع الاستثمار الاجتماعي بشكل عام، مما يعزز جاذبية هذا النوع من الاستثمار للشركات والأفراد، ويخفف من المخاطر المرتبطة بحالات الإفلاس وغيرها، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع المستثمرين عن المشاركة في الاستثمارات الاجتماعية.

4

دراسة جانب العرض:
مرثيات جانب العرض في
سوق صناديق الاستثمار
الاجتماعي



- تمت مقابلة خمس جهات تمثل جانب العرض، والتي تمثل صناديق أو شركات استثمار اجتماعيه في المملكة. وتنقسم هذه الجهات إلى:
- صناديق تتبع لجهات حكومية أو لمؤسسات تمويل تنموية: ومثلها صندوق دعم الجمعيات وصندوق تثير ممتلكات الأوقاف.
 - صناديق/شركات اجتماعية تتبع للمؤسسات المانحة أو المؤسسات الخيرية: ومثلها شركة إثمار، وصندوق نمال، وصندوق تطوير فرسان التابع لمؤسسة السبيعي الخيرية.
- ونستعرض فيما يلي أهم النتائج التي تم استخلاصها من هذه المقابلات.

1-4 تاريخ النشاط في مجال الاستثمار الاجتماعي

كان هناك تباين ملحوظ بين الجهات المعنية بخصوص تاريخ نشاطها في مجال الاستثمار الاجتماعي. فقد بدأ صندوق تثير ممتلكات الأوقاف، الذي يديره البنك الإسلامي للتنمية، عملياته في الاستثمار الاجتماعي عام 2001 برأس مال أولي يقدر بحوالي 100 مليون دولار أمريكي، بمساهمة 19 جهة تشمل البنك الإسلامي للتنمية ووزارات ومنظمات أوقاف ومنظمات غير ربحية وبنوك إسلامية ومستثمرين اجتماعيين أفراد. بالإضافة إلى ذلك، حصل الصندوق على خط تمويل معتمد من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 100 مليون دولار أمريكي. وتعتمد استراتيجية الاستثمار بالصندوق على تمويل المشاريع العقارية للجمعيات الخيرية والجهات الأخرى، لأغراض بناء، وشراء، أو تحسين الأصول العقارية الوقفية. وتحدد قيمة التمويل الممنوحة بناءً على المشروع، حيث يمول بحد أقصى 75% من إجمالي قيمة المشروع، بينما تُموّل النسبة المتبقية من قبل الجهة المستفيدة. ومنذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2022، شملت محفظة مشاريع الصندوق 55 مشروعًا في 27 دولة، بما في ذلك المملكة، بقيمة إجمالية تصل إلى 1.22 مليار دولار أمريكي.

أما صندوق تطوير فرسان التابع لمؤسسة السبيعي الخيرية، فللمؤسسة تجارب قديمة تمتد لأكثر من عشر سنوات في هذا المجال وتشمل مشاريع مثل العطاء الذكي في منطقة المدينة المنورة وغيرها من المشاريع التي تنفذ تحت مظلة ما تطلق عليه المؤسسة مصطلح «التمكين الاقتصادي»، وهو مصطلح يرون أنه

أكثر شمولية وعمقاً في التعبير عن طبيعة هذه المشاريع. كما أن للمؤسسة تجربة متميزة مع بنك التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية، حيث عملت كوسيط لضمان مبلغ القرض الحسن المقدم من البنك إلى الجمعيات، مما أدى إلى تقليص الفجوة التمويلية لتلك الجمعيات وتمكينها من تقديم برامجها. وقد تم أيضاً إنشاء صناديق دعم لعدد من الجمعيات تماشياً مع هذه الأهداف النبيلة. وفي السنوات الأخيرة، قامت المؤسسة بالعمل على مشروع التمكين الاقتصادي لسكان جزيرة فرسان، والذي يستهدف إنشاء صندوق يتم تمويله من قبل المؤسسة ويسمح للمستثمرين الاجتماعيين بالمشاركة فيه على مدى 5 سنوات. ويتضمن المشروع ستة محاور رئيسية، وهي التعليم، الصحة، السكن، تعزيز القيم والهوية، والكفاية اليومية، وأخيراً، التمكين الاقتصادي. والمستهدف النهائي للمشروع هو انتقال ملكية الصندوق من المؤسسة إلى المستفيدين من المشاريع في الجزيرة. ويعمل الصندوق حالياً عبر دعم المؤسسة من خلال المنح وفتح باب التبرعات من خارج المؤسسة، بالإضافة إلى إقامة شراكات مع الجهات الحكومية والمانحة لدعم المبادرة.

وتوجهت شركة إثمار في بداية عملها بعام 2016 وخلال السنوات الثلاث الأولى إلى نشر الوعي بمفهوم الاستثمار الاجتماعي وزيادة المحتوى المحلي من ناحية البيانات والمعلومات والأدلة من خلال الإصدارات باللغة العربية لشح توفر تلك المعلومات. ونظمت الشركة ورش عمل لنشر ثقافة الاستثمار الاجتماعي في 13 منطقة بالمملكة واستهدفت بالأساس الجمعيات الخيرية. ومن ثم انطلقت الشركة بالعمل بالمشاريع الاستثمارية التي شملت التعاون مع إحدى الجمعيات الخيرية على الساحل الغربي لإنشاء ورش صيانة لوحات التبريد بالمنطقة، نظراً للحاجة الماسة للأفراد المحتاجين هناك، والعمل على مشروع تربية النحل بجيزان، وذلك عن طريق شراء المناحل والتعاون مع أحد النحالين لتأهيل الأفراد المحتاجين ثم نقل ملكية هذه المناحل للأفراد. ومن الضروري بيان أن كلا المشروعين واجها صعوبات أدت إلى عدم اكتمال العمل عليهما.

ومن المشاريع الاجتماعية الناجحة للشركة مشروع إعادة تأهيل المدمنين بمدينة الرياض، والذي تم بدء العمل عليه في 2021 عن طريق استئجار مبنى سكني وتقديم جزء من التمويل الخاص بالمشروع والشراكة مع جهة متخصصة بإعادة التأهيل من الإدمان في رأس مال المشروع والقيام بعملية التشغيل. وتملك شركة إثمار 70% من المشروع وتملك شركة إعادة التأهيل 30%، وقد تم استرجاع نسبة كبيرة من رأس مال المشروع بعد 3 سنوات من التشغيل.

ويعمل صندوق دعم الجمعيات منذ الإنشاء في عام 2024 على تقديم الدعم التمويلي للجهات غير الربحية ومشاريعها، لخلق مصدر دخل مستدام لتلك الجهات. كما يخطط لتوفير خدمات دعم الاستثمار لتلك الجهات من خلال تأسيس صناديق الاستثمار وإدارتها وحوكمتها بشكل كامل، وسيأتي رأس مال هذه الصناديق الاستثمارية من الفائض المالي المتاح والمقدم من قبل الجهات المستفيدة، حيث تتم عملية الاستثمار من قبل مدير أصول خارجي، مما يتيح للجهات الحصول على عوائد سنوية من الصندوق.

وبخصوص صندوق نمال، فقد كانت فكرة الصندوق الذي تم العمل عليه في عام 2021 الاستثمار في المشاريع المقترحة والمتاحة والتي تعنى بحل قضايا اجتماعية واضحة، ويتم اقتراح هذه الاستثمارات من قبل أعضاء مجلس الإدارة ومؤسسة السبعيني الخيرية كشريك رئيسي. ومن المشاريع التي تم دعمها والاستثمار فيها مشروع يعني بجمع بقايا الخبز وإعادة توزيعها. وقد تم اقتراح التركيز على قطاعات معينه مثل التراث والغذاء، وتم اقتراح عدد من الشركات التي تعمل بهذه المجالات ولكن لم يتم الاستثمار فيها.

2-4 دوافع الاستثمار الاجتماعي وتوقعات العائد المالي والاجتماعي

تنوعت إجابات الجهات التي تم مقابلاتها بين جهات تستهدف تحقيق الأثر الاجتماعي والعائد المالي معاً وجهات تعمل فقط لتحقيق عوائد اجتماعية خالصه والعمل مع الجهات المتمولة لتوظيف الأموال التوظيف الصحيح لضمان استمرار العائد المالي لتلك الجهات. ومن الضروري الإشارة إلى أن بعض الجهات تحرص على تحقيق العوائد المالية من خلال أعمالها التجارية مع الأفراد (كعوائد السوق) وتتجنب تحقيق العوائد المالية عند التعامل مع الأفراد المحتاجين من خلال تقديم الخدمات لهم بسعر التكلفة أو بدون مقابل. وذكرت إحدى الجهات بأنها تستهدف تمويل المشاريع التي لديها عائد اجتماعي عالي (محاولة تعظيم هذا الجانب) مع استهداف عائد مالي للتمويل بمستوى أقل من السوق. ومن دوافع الاستثمار الاجتماعي التي تم ذكرها من قبل صندوق دعم الجمعيات هي وجود فوائض مالية كبيرة في الجهات الغير ربحية، وانخفاض العوائد على أصولها (خصوصاً العقارية)، ولهذا يخطط الصندوق لتمكين الجهات غير الربحية

الناشئة والتي لا تمتلك أصولاً من امتلاك الأصول من خلال صناديق خاصة بهذا الغرض.

3-4 درجة المخاطرة في الاستثمارات الاجتماعية والمدد الزمنية المتوقعة للاستثمارات

ذكرت بعض الجهات ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بمشاريعها الاجتماعية نظراً لطول آجال تلك المشاريع ولأن تلك الاستثمارات تتم في مرحلة البذرة، فيما ذكرت جهات أخرى أنها تعمل على خفض المخاطر المرتبطة بمشاريعها من خلال دراسة الجدوى المتأنية وأن جلّ المخاطر لديها مرتبطة بالعمليات التشغيلية لمشاريعها، والتي تتراوح آجالها من متوسطة إلى طويلة الأجل. وتقوم هذه الجهات بالتخفيف من هذه المخاطر بالاستعانة بخبرتها الواسعة بطبيعة عمل تلك المشاريع. ولارتفاع المخاطر الخاصة ببعض المشاريع الاجتماعية وطول آجالها أثر كبير في صرف النظر عنها والبحث عن بدائل، بحسب إحدى الجهات التي تم مقابلتها.

4-4 الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الشركات الاجتماعية

أغلب الجهات بينت أنها تستثمر بشكل مباشر في الشركات أو المشاريع الاجتماعية. إذ أشارت شركة نمال إلى أنها تستثمر في شركة دوم (جمع بقايا الخبز) وفي الجمعية التعاونية للمزارعين في البحر الأحمر. ولصندوق تثيرم الأوقاف العديد من الاستثمارات العقارية المباشرة ولا يوجد لديها استثمارات بالوكالة. وذكرت شركة إثمار بأن لها عدد من الاستثمارات المباشرة وبالتعاون مع الجمعيات الخيرية وبعض الشراكات من القطاع العام والخاص، فيما لا يقدم صندوق دعم الجمعيات الاستثمار المباشر في الشركات الاجتماعية ويكتفي بتقديم الدعم التمويلي للجهات غير الربحية ومشاريعها. وأخيراً، تعمل مؤسسة السبيعي الخيرية على تقديم الدعم المباشر للجمعيات الخيرية عن طريق المنح. في المقابل، أشار البعض إلى أنه يفضل تقديم التمويل غير المباشر للمشاريع الاجتماعية من خلال صناديق الاستثمار الاجتماعي، لتجنب المشاركة في أعمال الشركة بشكل مباشر.

5-4 أبرز إيجابيات وسلبيات التجارب السابقة في الاستثمار الاجتماعي

من الإيجابيات التي ذكرها المستثمرون الاجتماعيون بخصوص تجربتهم السابقة في الاستثمار الاجتماعي ما يلي:

- وجود تطور ملحوظ، رغم بساطته، في نوعية المشاريع الاجتماعية التي تعرض عليهم للاستثمار فيها.
- تحقيق قطاع الاستثمار الاجتماعي تقدماً ملحوظاً من ناحية الوعي واعتماد عدد من الأنظمة الداعمة، وخاصة الأنظمة المخصصة للشركات الربحية وغير الربحية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب إنجازه في هذا المجال.

وبخصوص السلبيات، فقد شملت ما يلي:

- شح التشريعات الواضحة التي تنظم الاستثمارات الاجتماعية وعدم توفر المحفزات الخاصة المطلوبة لدعم منظومة الاستثمار الاجتماعي، مما دفع الاستثمارات الاجتماعية للعمل كأى نوع آخر من الاستثمارات التي تسعى للربح.
- عدم وضوح رؤية الجهات التشريعية بخصوص القطاع وعدم تحديد الاتجاه الذي يرغبون المضي فيه من ناحية مفهوم ونطاق الاستثمار الاجتماعي.
- افتقار الجهات التي تسعى للحصول على التمويل إلى أنظمة حوكمة فعالة، مما يؤثر سلباً على قرارات المستثمرين بشأن منح التمويل لتلك الجهات.
- انخفاض جودة العروض والمستندات التي تُقدم من قبل العديد من الجهات التي تطلب التمويل، بالإضافة إلى المبالغة في تقييم الشركات والمشاريع الاجتماعية المتعلقة بتلك الجهات.
- عدم وضوح مفهوم وأهداف الاستثمار الاجتماعي ووجود لبس في الفهم بهذا الخصوص من قبل القطاع الخاص، والحكومي، والخيري.
- غياب التعاون من قبل الجهات المعنية مع المستثمرين الاجتماعيين لوضع معيار وإطار واضح للاستثمار الاجتماعي. كما يؤدي تأخر الحصول على موافقات الجهات المعنية إلى إعاقة تحقيق الأهداف الاجتماعية المحددة من المشاريع.
- اعتماد المستثمرين الاجتماعيين على الجهات التشريعية لاستكمال بناء النظام القانوني قبل بدء العمل، مما قد يعيق بشكل كبير التقدم في هذا

القطاع.

- عدم اقتناع المستثمرين الاجتماعيين ببعض طرق قياس الأثر المطبقة من واقع التجربة ومن خلال العمل مع المستشارين المتخصصين بهذا المجال.
- محدودية عدد الشركات الاجتماعية الواعدة الجاهزة لتنفيذ مفهوم الاستثمار الاجتماعي بشكل صحيح من خلال الصناديق المتخصصة. وانخفاض مستوى الجودة ونوعية الشركات والمشاريع الاجتماعية، مما أدى إلى تردد المستثمرين الاجتماعيين في دعمها. ويسعى المستثمرون الاجتماعيون إلى تحسين جودة المشاريع عبر إنشاء سرعات وحاضنات أعمال واستوديوهات للتغلب على هذا التحدي.
- تواجه بعض المشاريع الاجتماعية تحديات في تحقيق رؤيتها بسبب نقص الوعي لدى المستفيد النهائي بأهمية دورها في المنظومة الاقتصادية التي يسعى المستثمرون الاجتماعيون إلى إنشائها.
- قصور تعاون القطاع الخاص في تحمل مسؤولياته الاجتماعية من خلال المشاركة في الاستثمارات الاجتماعية الجاري تنفيذها.

4-6 أنواع صناديق الاستثمار الاجتماعي المفضلة

ذكرت بعض الجهات أنها تميل نحو الصناديق التي تتبع نهج صناديق الاستثمار الجريء، مع تطبيق هذا الأسلوب على القطاعات التي تحتوي على شركات أو مشاريع اجتماعية. بينما فضلت جهات أخرى نموذج صناديق الاستثمار العقاري، التي لا تقتصر على قطاع معين، بل تسعى لتمويل مشاريع عقارية نوعية تشمل مجالات التعليم والصحة، فضلاً عن مشاريع أخرى تتميز بعوائد اجتماعية مرتفعة.

وبينت أحد جهات الاستثمار الاجتماعي أنها تركز على قطاعات معينة تم دراسة احتياجاتها الاستثمارية، بهدف خلق نماذج أعمال شركات اجتماعية مميزة، مما يسهل إقناع المستثمرين الاجتماعيين الآخرين بالمشاركة في هذا المجال. وتعمل الجهة حالياً على تطوير نموذج العمل الخاص بالشركات الاجتماعية والخطط التشغيلية في مجال معين مبدئياً، مع إمكانية الانتقال إلى مجالات أخرى عند نجاح التجربة.

وأخيراً، تركز إحدى الجهات التي تم مقابلتها على تقديم المنح فقط دون

توقع عائد مالي أو استرداد للأموال لمشاريع معالجة الفقر والتعليم من ضمن قطاعات أخرى، مع إتاحة الفرصة للمستثمرين الاجتماعيين من خارج الجهة للانضمام إلى مشاريعها، والاستفادة من الأصول والعوائد المالية.

7-4 منتجات الاستثمار الاجتماعي المفضلة

برزت فروق واضحة بين المستثمرين الاجتماعيين في تفضيلاتهم لمنتجات الاستثمار. فبينما أبدى بعضهم تفضيله للمنتجات القائمة على مبدأ المشاركة، فضل آخرون أدوات الدين مثل المرابحة والإجارة والاستصناع، بالإضافة إلى المنح. وأشارت بعض الجهات إلى تفضيلها استخدام المنتجات القائمة على المشاركة في المراحل الأولى من حياة الشركات الاجتماعية التي تستثمر فيها، بينما تفضل استخدام أدوات الدين عند نضوج ونمو أعمال هذه الشركات، وذلك لتفادي المخاطر المرتبطة بتلك الأدوات.

8-4 أولويات وتفضيلات اختيار الشركات الاجتماعية للاستثمار

اتفقت الجهات على أهمية دعم واستثمار المشاريع والشركات التي من المتوقع أن تحقق تأثيراً اجتماعياً كبيراً. كما تسعى بعض الجهات للاستثمار في القطاعات التي تمتلك فيها خبرة وميزة تنافسية، بالإضافة إلى تلك التي تم تحليل احتياجاتها الاستثمارية ومدى احتمالية نجاح نماذج الأعمال التجارية فيها.

9-4 المعايير المستخدمة لقياس الأثر الاجتماعي للشركات الاجتماعية

تقوم عدة جهات بتقييم الأثر من خلال إجراء دراسات شاملة وإعداد تقارير مستمرة حول كيفية استخدام الجهات المستفيدة من التمويل لعوائد المشاريع في دعم أنشطتها الاجتماعية بعد انتهاء المشاريع العقارية. وأشارت بعض الجهات إلى أن كل مشروع يتم تمويله لديه معايير الخاصة بقياس الأثر التي يتم تحديدها قبل بدء العمل. كما لوحظ أن عدداً من الجهات لا تمتلك أو لا تعمل على وضع مؤشرات واضحة لقياس الأثر الاجتماعي للمشاريع والشركات الاجتماعية الممولة.

10-4 التقييم العام للوضع الحالي لقطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة

أوضحت بعض الجهات أن هناك موارد مالية متاحة مع وجود رغبة حكومية للتطوير، بالإضافة إلى وجود تشريعات قيد الإعداد. ومع ذلك، يُعد نقص المشاريع الاجتماعية النوعية هو التحدي الأكبر الذي يواجه الاستثمار الاجتماعي في المملكة، حيث توجد بعض المشاريع ولكن تأثيرها الاجتماعي ضعيف أو محدود. وتُعزى هذه المشكلة إلى انخفاض الوعي بمفهوم الاستثمار الاجتماعي في المملكة، حيث يقتصر التفكير على الأنشطة الربحية وغير الربحية فقط على اعتبارها أنشطة مختلفة، ودون بذل أي محاولة للمزاوجة بينهما.

وأشارت إحدى الجهات إلى أن من بين نقاط القوة وجود الرغبة والجاهزية من الجهات الحكومية لتقديم الدعم. ومع ذلك، يعدّ إقناع عدد أكبر من المستثمرين الاجتماعيين بالانخراط في هذا المجال من التحديات الكبيرة. وقد أوضحت الجهة أن سبب هذا التحدي هو عدم اطلاع المستثمرين على نماذج ناجحة وفعالة في الاستثمار الاجتماعي، والتي من المفترض أن تشجعهم على المشاركة. كما ذكرت العديد من الجهات أن من الصعوبات التي تواجههم عدم وضوح معايير الاستثمار الاجتماعي، مما يجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت الشركات والمشاريع تُصنف على أنها اجتماعية أم لا. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر ضعف التسويق للنماذج الناجحة، إن وجدت، من التحديات التي لا تساهم في خلق الزخم المطلوب لتحفيز جهات الاستثمار.

11-4 توصيات لتطوير قطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة

طرح المستثمرين الاجتماعيين عدد من التوصيات لتطوير منظومة الاستثمار الاجتماعي بالمملكة بشكل عام وقطاع صناديق الاستثمار الاجتماعي بشكل خاص والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- وضع تعريف دقيق لمفهوم الاستثمار الاجتماعي وتحديد المستثمرين والأدوات والقنوات المالية والشركات التي تدخل ضمن هذا النوع من الاستثمار.
- تقديم تشريعات واضحة تدعم وتمكن الشركات الاجتماعية، مثل الإعفاءات الضريبية وتخفيف المقابل المالي للعاملين الأجانب بتلك الشركات، بالإضافة

- إلى التنسيق مع الجهات المعنية لتيسير هذه الإعفاءات.
- تسهيل هيئة السوق المالية لإجراءات إنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي.
- تطوير هياكل داعمة لصناديق الاستثمار الاجتماعي بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص، من خلال وجود جهة حكومية ضامنة لخسائر الصندوق حتى حدود معينة.
- تعزيز مبادئ الحوكمة في الشركات الاجتماعية والصناديق التي قد تتشكل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد.
- خلق شراكات بين الجهات الحكومية والقطاعين الربحي وغير الربحي، بهدف تقديم منظومة دعم متكاملة للشركات والمشاريع الاجتماعية.
- حث الجهات ذات الاختصاص بريادة الأعمال على إنشاء معامل الابتكار الاجتماعي وحاضنات ومسرعات الأعمال الريادية الاجتماعية، بهدف تطوير المزيد من الشركات الاجتماعية، مما يساهم في دعم إنشاء صناعة صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة.
- زيادة الوعي بأهمية الاستثمار الاجتماعي والفارق بينه والعمل الخيري الصرف ودوره الكامن في دعم المشاريع الاجتماعية وتحقيق الاستدامة المالية للجهات المستفيدة.
- دعوة المؤسسات ذات التأثير الواسع في المجتمع، مثل الجامعات، للمشاركة في تقديم مقررات دراسية وبرامج تدريب متخصصة بالاستثمار الاجتماعي، والمساهمة في إنجاح المشاريع الاجتماعية من خلال الاستفادة من كادرها التعليمي ومواردها المتخصصة في احتضان المشاريع الريادية الاجتماعية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

5

خيارات إنشاء صناديق
الاستثمار الاجتماعي



5-1 تقييم خيارات إنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي

يستعرض الجدول (1) الخيارات الرئيسية لإنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي، سواء التي طُبِّقَت بالفعل أو التي يمكن تطبيقها، وذلك بناءً على مسح صناديق الاستثمار الاجتماعي في التجارب الدولية والممارسات المحلية. ويتضمن الجدول خيارات الصناديق التي تهتم بها الجهات الممولة (جهات العرض) في سياق الاستثمار الاجتماعي، ونبذة مختصرة عنها، وأمثلة واقعية لها، مع الإشارة لأبرز مزايا وعيوب كل خيار.

وتتمثل هذه خيارات صناديق الاستثمار الاجتماعي في النماذج السبع الآتية:

1. صناديق مؤسسات التمويل المجتمعية والمناحة.
2. صناديق الاستدامة المالية.
3. صناديق شركات الاستثمار الاجتماعي.
4. الصناديق التابعة لمؤسسات التمويل الوطنية.
5. الصناديق التابعة لمؤسسات تمويل التنمية الدولية.
6. صناديق برامج الشراكة بين مؤسسات الاستثمار والمؤسسات غير الربحية.
7. صناديق مؤسسات الاستثمار الخاصة.

الخيار	نبذة عن الخيار	المزايا	العيوب
مؤسسات التمويل المجتمعية والمانحة	الصناديق أو البرامج التي تقدم التمويل الاجتماعي من قبل مؤسسات التمويل المجتمعية والمؤسسات المانحة. مثل صندوق استدامة وصندوق مسلك.	• خبرة المؤسسات بالعمل الاجتماعي. • توفر الموارد المالية لدعم المشاريع الاجتماعية.	• غياب العائد على رأس المال. • تجنب المشاركة بمشاريع عالية المخاطر. • نقص الوعي بمفهوم الاستثمار الاجتماعي. • ضعف أنظمة الحوكمة المتعلقة بقرارات الاستثمار. • الرغبة في تحقيق الأثر الاجتماعي بوقت قصير.
صناديق الاستدامة المالية	شراكة بين المنظمات غير الربحية والشركات الاستثمارية الخاصة، حيث تدير هذه الشركات أموال المنظمات وفقاً لخطة استثمار معينة. الهدف هو تحقيق أرباح مالية تساعد في ضمان الاستدامة المالية ودعم المشاريع الاجتماعية. مثل صناديق الاستثمار الوقفية.	• خبرة شركات الاستثمار بأعمالها. • توفر الفائض المالي للجهات غير الربحية للاستثمار في الصناديق التي تحتوي فئات أصول مختلفة (أسهم، صناديق عقارية متداولة..).	• عدم اشتراط الاستثمار في الشركات الاجتماعية. • عدم وجود أثر اجتماعي قوي لاستثمارات الصندوق المباشرة. • عدم التوافق مع هيكله صناديق الاستثمار الاجتماعي.
شركات الاستثمار الاجتماعي	شركات تقدم خدمات تشمل تطوير الشركات الاجتماعية وتقديم الاستشارات المالية وإدارة الاستثمارات الاجتماعية المتخصصة من خلال دعم تمويل الاستثمارات عن طريق شبكة المستثمرين الاجتماعيين والتمويل الجماعي. مثل شركة نمال.	• خبرة الشركات بقطاع الاستثمار الاجتماعي. • توفر الكوادر البشرية ذات الخبرة بالمال. • القدرة على مساعدة الشركات الاجتماعية من مرحلة الفكرة من خلال حاضنات ومسرعات الأعمال.	• صعوبة قياس الأثر الاجتماعي لبعض الاستثمارات. • عدم اشتراط التوافق مع هيكله صناديق الاستثمار الاجتماعي.
مؤسسات التمويل الوطنية	صناديق تنمية تعمل على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية الهامة. مثل منتجات بنك التنمية الاجتماعية، وصندوق دعم الجمعيات، والشركة السعودية للاستثمار الجريء	• خبرة المؤسسات وطلاعها على القضايا الاجتماعية الملحة. • توفر الموارد المالية لدعم المشاريع الاجتماعية. • القدرة على العمل مع مختلف الجهات الحكومية لدعم المبادرات والأعمال.	• غياب العائد على رأس المال. • تجنب المشاركة بمشاريع عالية المخاطر. • التركيز على قطاعات معينة. (تتطبق هذه العيوب على مؤسسات التنمية الوطنية ولكن ليس على الشركة السعودية للاستثمار الجريء)
مؤسسات تمويل التنمية الدولية	صناديق مدعومة من الحكومات والمنظمات الدولية وتوفر التمويل لمشاريع التنمية والمشاريع الاجتماعية. مثل صندوق تشمير ممتلكات الأوقاف.	• توفر الموارد المالية لدعم المشاريع. • الخبرة الواسعة في مجال دعم التنمية المستدامة. • إمكانية الاستثمار في المشاريع التي قد يتجاهلها المستثمرون التقليديون نتيجة للمعوقات المالية. • وجود معايير واضحة لقياس الأثر الاجتماعي.	• انخفاض العائد على رأس المال. • تجنب المشاركة بمشاريع عالية المخاطر خارج القطاعات المستهدفة. • التركيز على مشاريع في قطاع محدد؛ خاصة (العقارات).

• عدم انتشار هذا النوع بالمملكة. • التركيز على مشاريع نوعية معينة.	• خبرة المؤسسات وطلاعها على القضايا الاجتماعية الملحة. • توفر الموارد المالية من قبل مؤسسات الاستثمار.	تستخدم المنظمات غير الربحية معرفتها باحتياجات المجتمع وخبرتها في البرامج الاجتماعية لتوجيه مؤسسات الاستثمار نحو مشاريع لها تأثير اجتماعي. من جانبها، تقدم مؤسسات الاستثمار خبرتها المالية وتساعد في الوصول إلى رؤوس الأموال بشكل أوسع. مثل صندوق الغذاء الجيد في المملكة المتحدة، وبرنامج التعاون بين مجموعة الاستثمار الحضري التابعة لشركة جولدمان ساكس مع المنظمات غير الربحية ومنظمات المجتمع المحلي.	برامج الشراكة بين مؤسسات الاستثمار والمؤسسات غير الربحية
• تتطلب وجود عائد على رأس المال مماثل للاستثمارات التقليدية. • ضعف إدراك المستثمرين الاجتماعيين بأساليب الاستثمار في هذه الأنواع من الصناديق. • التركيز على قطاعات معينة.	• خبرة شركات الاستثمار بأعمالها. • توفر الموارد المالية من قبل شبكة المستثمرين. • الرغبة بالخوض في المشاريع ذات المخاطر العالية.	صناديق الملكية الخاصة وصناديق رأس المال الجريء التي تركز على الاستثمار في الشركات التي تسعى لتحقيق عوائد مالية مع ترك أثر إيجابي على المجتمع في مجالات متنوعة. مثل صندوق عافية والصناديق التابعة لشركة Clean Energy Ventures.	مؤسسات الاستثمار الخاصة

جدول 1: تقييم خيارات إنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي

2-5 المفاضلة بين خيارات إنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي

قيمت الدراسة الخيارات المتاحة لإنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي من خلال المعايير الثمانية الآتية (يتضمن العمود الثاني الوزن المخصص لكل معيار):

1. السلامة النظامية: توافق الصيغة القانونية لنموذج عمل الصندوق مع الأنظمة المعمول بها في المملكة.
2. سهولة التطبيق: وضوح إجراءات إنشاء الصندوق وتشغيله ومدى القابلية لتسويقه للمستثمرين المحتملين.
3. العائد المالي: تحقيق الصندوق للعوائد المالية المتوقعة من المستثمرين الاجتماعيين، أخذاً في الحسبان درجة المخاطرة.
4. الأثر الاجتماعي: تحقيق الصندوق للأثر الاجتماعي المستهدف.

5. تنوع الاستثمارات: مدى قبول نموذج عمل الصندوق لتنوع استثماراته.
6. تكلفة التأسيس/التشغيل: التكلفة المطلوبة لإنشاء وتشغيل الصندوق.
7. الاستدامة المالية: قدرة الصندوق على الاستمرار والمرتبطة بالجدوى الاقتصادية للشركات والمشاريع الاجتماعية التي يستثمر فيها الصندوق.
8. التوافق مع رؤية المملكة: توافق دور الصندوق والقطاعات التي يستثمر فيها مع رؤية المملكة (2030).

ويبين الجدول (2) نتائج هذا التقييم، حيث جاءت خيارات إنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي التالية في المراكز الثلاثة الأولى:

1. صناديق مؤسسات الاستثمار الخاصة.
2. صناديق شركات الاستثمار الاجتماعي.
3. صناديق مؤسسات التمويل الوطنية.

المعيار	الوزن	مؤسسات التمويل المجتمعية والمناحة	صناديق الاستثمار المالية	صناديق شركات الاستثمار الاجتماعي	مؤسسات التمويل الوطنية	مؤسسات تمويل التنمية الدولية	الشراكة بين مؤسسات الاستثمار والمؤسسات غير الربحية	مؤسسات الاستثمار الخاصة
السلامة النظامية	10	10	10	10	10	6	6	10
سهولة التطبيق	10	6	8	6	10	6	6	10
العائد المالي	10	3	8	6	3	3	8	8
الأثر الاجتماعي	15	15	4	15	12	12	12	12
تنوع الاستثمارات	10	6	6	8	6	6	6	8
تكلفة التأسيس/التشغيل	15	12	12	9	12	12	12	9
الاستدامة المالية	15	9	15	12	12	12	12	12
التوافق مع رؤية المملكة	15	15	12	15	15	12	12	15
المجموع	100	76	75	81	80	69	74	84

جدول 2: المفاضلة بين خيارات إنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي

6

أفضل خيارات إنشاء
صناديق الاستثمار
الاجتماعي



1-6 مقدمة

بناءً على نتائج التقييم في نهاية الفصل السابق، يركز هذا الفصل على الخيارات الثلاث الرئيسية لإنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي، والمتمثلة في: صناديق مؤسسات الاستثمار الخاصة، صناديق شركات الاستثمار الاجتماعي، وصناديق مؤسسات التمويل الوطنية. حيث نقوم فيما يلي بمناقشة هذه الخيارات الثلاثة بشكل أكثر تفصيلاً من خلال توضيح هيكل الصندوق، وتحديد الشرائح المستهدفة (الممولون: المستثمرون، والمتمولون: الشركات الاجتماعية)، بالإضافة إلى الأثر المالي والاجتماعي المتوقع من الصندوق. كما سنتناول خطوات إنشاء الصندوق، والمخاطر المرتبطة به، وآلية إدارتها.

2-6 صناديق مؤسسات الاستثمار الخاصة

فكرة الصندوق

ينطلق هذا الخيار من نموذج صناديق رأس المال الجريء وصناديق الملكية الخاصة التي تركز على الاستثمار في الشركات الاجتماعية، التي تسعى لتحقيق عوائد مالية مع ترك أثر إيجابي على المجتمع في مجالات متنوعة. وعادة ما تستثمر صناديق رأس المال الجريء في الشركات الناشئة في مراحلها الأولى، والتي تتميز بإمكانات نمو مرتفعة، وتتركز في الغالب على القطاعات المرتبطة بالتقنية. في المقابل، تميل صناديق الملكية الخاصة إلى الاستثمار في الشركات الأكثر نضجاً، بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية أو إعادة هيكلة الأعمال من أجل تحقيق النمو، قبل التخرج ببيع الشركة أو طرحها للاكتتاب العام. وتتحمل صناديق رأس المال الجريء مخاطر أكبر مع إمكانية تحقيق عوائد أعلى على المدى الطويل، في حين تركز صناديق الأسهم الخاصة على تحقيق عوائد مستقرة من الشركات التي تتمتع باستقرار أكبر في نشاطها التجاري. وتقدم كل من صناديق رأس المال الجريء والملكية الخاصة رأس المال مقابل الحصول على حصص في ملكية الشركات التي تستثمر فيها. وبحكم أن الشركات الاجتماعية تتطلب الدعم والتمويل في مراحل مبكرة في أعمالها، فتعتبر صناديق رأس المال الجريء أكثر مناسبة لهذا النوع من الشركات ولهذا سيتم التركيز على هذه الصناديق في بقية هذا القسم. ومن المهم التأكيد على أن هذا النوع من الصناديق يماثل في شكله القانوني صناديق رأس المال الجريء التقليدية، مثل الموجودة حالياً في المملكة (على سبيل المثال رائد فينتشر وواعد فينتشر)، ولكن يختلف عنها في استراتيجية الاستثمار والتي تركز على تمويل الشركات الاجتماعية.

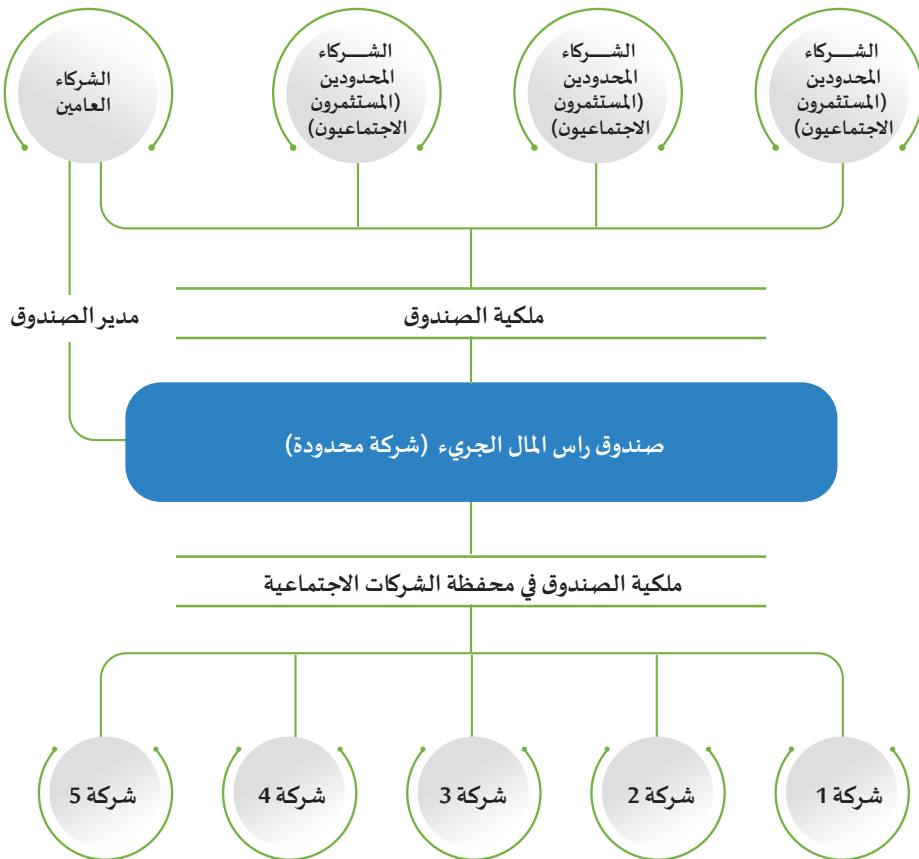
هيكل الصندوق

عادةً ما تُنظم صناديق رأس المال الجريء وصناديق الملكية الخاصة على شكل شركات محدودة. حيث يتولى الشركاء العامون (General Partners, GPs) مسؤولية إدارة الصندوق واتخاذ قرارات الاستثمار، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني للشركات التي يستثمرون فيها، في حين يُعنى الشركاء المحدودون (Limited Partner, LPs) (المستثمرين من الأفراد والمؤسسات) بتقديم رأس المال. وتقدم هذه الصناديق التمويل للشركات الناشئة المختارة في محفظتها مقابل الحصول على حصص ملكية فيها، وتكون مسؤولية الصندوق محدودة بمقدار الاستثمار. وفي كلا النوعين من الصناديق، يُجمع رأس المال من الشركاء المحدودين بهدف استثماره في شركات وقطاعات معينة حسب استراتيجية استثمار الصندوق، مع السعي للتخارج من هذه الاستثمارات بنهاية فترة الصندوق، والتي عادةً تتجاوز خمس سنوات، بهدف تحقيق أعلى عائد للمستثمرين. ويتم استثمار هذه الصناديق غالبًا من خلال جولات التمويل الإضافية أو عمليات الاستحواذ أو الطرح العام الأولي للشركات. ويحصل الشريك العام على رسوم إدارة تتراوح بين 1-2% من قيمة أصول الصندوق مع نسبة من الأرباح كحافز أداء، تُعرف باسم « حصة الأرباح المُحمولة "Carried interest" »، والتي تبلغ عادة حوالي 20%.

ويوضح الشكل (2) هيكل صندوق رأس المال الجريء في حال الاستثمار المباشر بالشركات، ومنه يتضح أن خطوات تنفيذ هذا الخيار تتمثل فيما يلي:

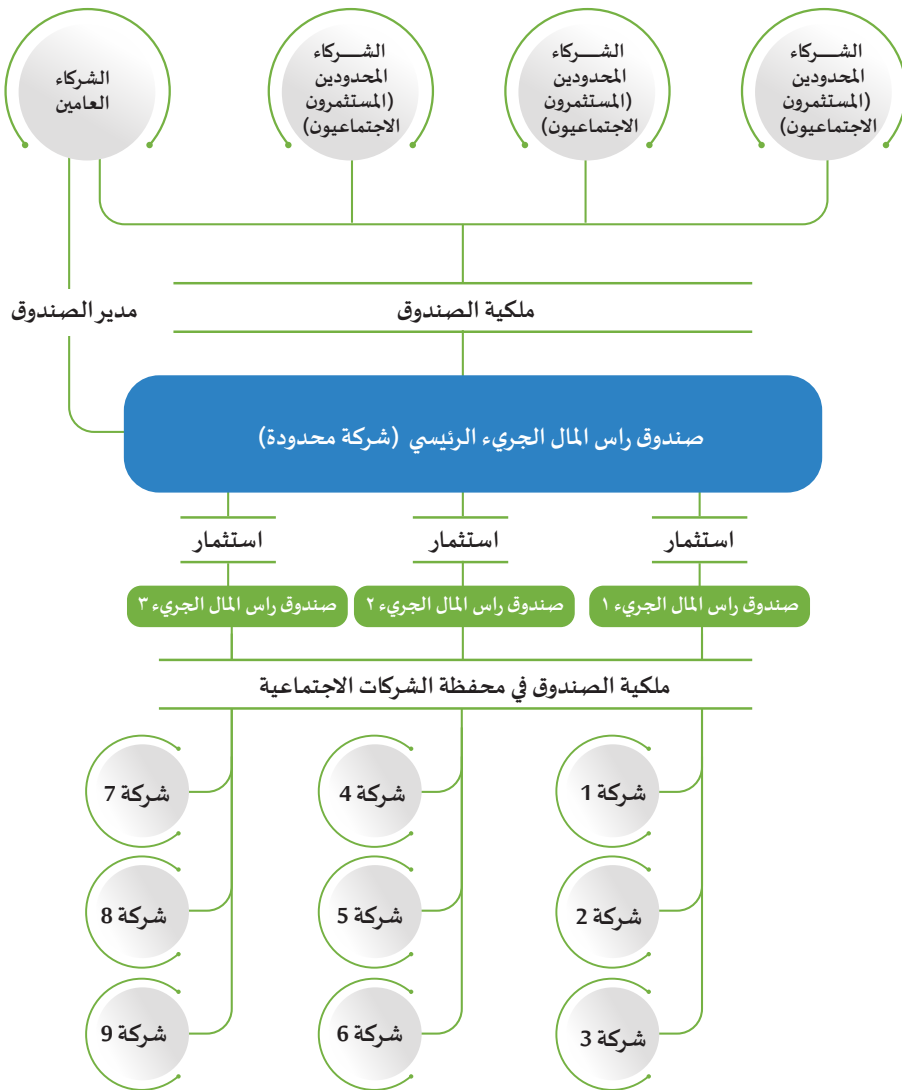
1. هيكلية الصندوق قانونيًا والحصول على التراخيص المطلوبة.
2. وضع استراتيجية الاستثمار من قبل الشركاء العامين.
3. جمع رأس المال من المستثمرين (الشركاء المحدودون).
4. فحص الفرص الاستثمارية.
5. تنفيذ الاستثمار وإدارة المحفظة.
6. تعيين مستشار مستقل لقياس الأثر الاجتماعي من الاستثمارات.
7. مراقبة شركات المحفظة وإعداد التقارير للشركاء المحدودين.
8. تنفيذ استراتيجية التخارج.
9. تصفية الصندوق.

أما في حالة الاستثمار غير المباشر للصندوق، فإن الصندوق يستثمر رأس ماله في هذه الحالة في مجموعة من صناديق رأس المال الجريء، والتي تقوم بدورها بالاستثمار المباشر في الشركات الاجتماعية والمشاريع ذات الأثر. ويوضح الشكل (3) هيكل صندوق رأس المال الجريء في حالة الاستثمار غير المباشر للصندوق في صناديق رأس المال الجريء، أو ما يعرف بنموذج صندوق الصناديق.



الشكل 2

هيكل الصندوق في حال الاستثمار المباشر بالشركات



الشكل 3

هيكل الصندوق في حال الاستثمار غير المباشر بالشركات

الشرائح المستهدفة بالصندوق

يمول رأس مال الصندوق بشكل أساسي من قبل الشركاء المحدودين، الذين يتضمنون مستثمرين اجتماعيين ذوي ملاءة مالية عالية، بالإضافة إلى المستثمرين المؤسسيين مثل المكاتب العائلية وصناديق التقاعد والاستثمار ونحوها من الصناديق التي تركز على الاستثمار الاجتماعي. كما يساهم الشركاء العامين في رأس مال الصندوق.

وتحدد استراتيجية الاستثمار في الصندوق الفئات المستهدفة للتمويل، والتي قد تشمل الشركات الاجتماعية الناشئة ذات الأثر (في مرحلة البذرة) والشركات الناشئة التي بدأت فعلاً بأعمالها التجارية، بالإضافة إلى الشركات الاجتماعية التي في مرحلة النمو والتوسع.

الأثر المالي والاجتماعي المتوقع للصندوق

يستهدف هذا النوع من الصناديق تحقيق عوائد مالية بجانب العوائد الاجتماعية. ويتضمن الأثر المالي للصندوق على نحو رئيسي تحقيق عوائد مالية من خلال التخارج من الشركات التي تم الاستثمار فيها، بمعدل يعادل أو أقل من العوائد المالية في السوق للصناديق التي تستثمر في الشركات الربحية. ويمكن أيضاً قياس جوانب أخرى للأثر المالي مثل عدد الشركات التي أُسْتُثمر فيها، وإجمالي قيمة الاستثمارات، والقيمة الإجمالية للحجم المستهدف من الأسواق التي تعمل بها شركات الصندوق.

أما بالنسبة للأثر الاجتماعي، فيمكن قياسه من خلال مؤشرات مثل عدد العملاء الذين يستفيدون من منتجات وخدمات شركات الصندوق، والفارق بين تكلفة منتجات شركات الصندوق وتكلفة المنتجات في الشركات الربحية، ومدى التوسع الجغرافي لأعمال شركات الصندوق، والفرص الوظيفية التي تم توليدها نتيجة أعمال شركات الصندوق، وعدد القطاعات التي تعمل فيها شركات الصندوق ومدى ارتباط منتجاتها وخدماتها بأهداف التنمية المستدامة. وحيث إنه من المتوقع أن يكون للخيارين الآخرين لإنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي أثر مالي واجتماعي مشابه بشكل عام لخيار صناديق رأس المال الجريء، فنكتفي بذكر الأثرين هنا تجنباً للتكرار.

خطوات إنشاء الصندوق

يتم إنشاء هذا النوع من الصناديق بناءً على الأنظمة والمتطلبات الخاصة بهيئة السوق المالية (لائحة صناديق الاستثمار)، حيث يتوجب تحقيق الشروط والأحكام التي حددها اللائحة وتقديم الطلب من خلال القنوات الرسمية.

مخاطر الصندوق وآلية إدارتها

تركز إدارة مخاطر هذا النوع من الصناديق على تحقيق التوازن بين

العوائد المحتملة لاستثمارات الصندوق بالشركات الناشئة والمخاطر المرتبطة بها. ويتطلب ذلك ابتداءً إجراء عملية الفحص النافي للجهالة بعناية وبشكل كافٍ للشركات المستهدفة وتقييم الجدوى الاقتصادية للشركات، وقابلية التوسع، ودراسة حجم وإمكانات السوق. ومن آليات إدارة المخاطر بالصندوق تنوع المحفظة من خلال الاستثمار في مجموعة متنوعة من الشركات الناشئة في قطاعات ومراحل أعمال مختلفة، مما يساعد على تقليل تأثير تعثر شركة ما على العوائد الكلية للصندوق. كما أن من ضمن آليات إدارة المخاطر المتابعة المستمرة والتفاعل النشط مع شركات المحفظة بالشكل الذي يساهم في الحد من المخاطر، حيث يتم التعامل مع التحديات التشغيلية والتغيرات في السوق بشكل مبكر. علاوة على ذلك، يعمل الكثير من مدراء الصناديق على تخصيص جزء من رأس مال الصندوق للاستثمار اللاحق في المشاريع الناجحة في المستقبل، مع وضع سياسات واضحة لإدارة السيولة بالصندوق واستراتيجية التخارج من الاستثمارات.

3-6 صناديق شركات الاستثمار الاجتماعي

فكرة الصندوق

تركز شركات الاستثمار الاجتماعي على دعم منظومة العمل الاجتماعي عن طريق تطوير الشركات الاجتماعية من خلال معامل الابتكار الاجتماعي وحاضنات ومسرعات الأعمال. كما تسعى هذه الشركات لتقديم الاستشارات المالية والتجارية للشركات الاجتماعية في مرحلة دراسة الفكرة وبعد بدء أنشطة الشركات الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، توفر شركات الاستثمار الاجتماعي التمويل الأولي وتتيح فرص تمويل الاستثمارات الاجتماعية عبر شبكة المستثمرين الاجتماعيين التابعة لها.

ولكي تمارس شركات الاستثمار الاجتماعي دورها التمويلي، تقوم عادة بإنشاء صناديق استثمارية خاصة لتعزيز فرص نجاح الشركات الاجتماعية الممولة، مما يسهل إقناع المستثمرين بفكرة الاستثمار الاجتماعي. حيث تقوم تلك الصناديق بتأسيس معامل للابتكار الاجتماعي، بالإضافة إلى حاضنات ومسرعات الأعمال، بهدف زيادة عدد وجودة الشركات الاجتماعية في السوق. وبالتالي، يسبق عمل هذه الصناديق عمل صناديق رأس المال الجريء التي تستثمر في الشركات الناشئة بعد أن تتضح أفكارها وخططها التجارية. وتمثل

هذه النقطة وجه الاختلاف الرئيسي بين الخيارين. وينبغي إيضاح أن هذا النوع من الصناديق يتشابه في شكله القانوني ونطاق عمله مع بعض الأمثلة القائمة لصناديق شركات الاستثمار الاجتماعي مثل شركة أروقة ونمال.

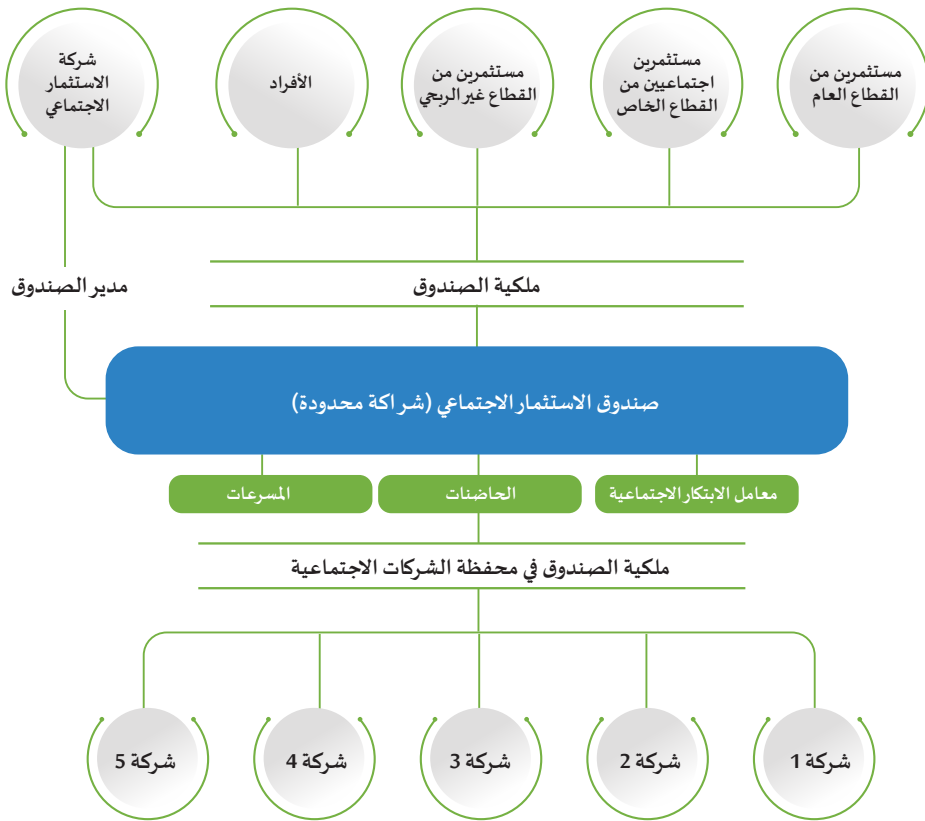
هيكل الصندوق

تُنظم صناديق شركات الاستثمار الاجتماعي بشكل مماثل لصناديق الاستثمار الخاصة، وتتولى شركة الاستثمار الاجتماعية إدارة أعمال الصندوق والتي تشمل وضع استراتيجية الاستثمار وتنفيذها. وعادة ما تركز استراتيجية استثمار هذه الصناديق على إنشاء معامل الابتكار الاجتماعية والحاضنات والمسرعات التي تهدف إلى جمع حلول مبتكرة للقضايا الاجتماعية الملحة من أصحاب المصلحة، مثل رواد الأعمال الاجتماعيين والباحثين وصناع القرار. وبتصفية هذه الحلول واختيار أكثرها جدوى يتم الانتقال إلى مرحلة إنشاء الشركات/المشاريع الاجتماعية القابلة للتطبيق. وتقدم الحاضنات الدعم لتلك الشركات/المشاريع الاجتماعية في مراحلها المبكرة من خلال الإرشاد والتمويل، بينما يتركز عمل المسرعات على دعم توسيع نطاق الشركات/المشاريع الاجتماعية ذات النماذج المستقرة من خلال تقديم التمويل الإضافي وتقديم الخدمات المساعدة اللازمة لتسريع نموها. وبحسب سياسة الصندوق، يمكن تقديم التمويل بالمشاركة للشركات الاجتماعية في مراحلها المبكرة، ولاحقاً عبر منتجات المشاركة أو منتجات الدين.

ويوضح الشكل (4) هيكل هذا النوع من الصناديق، ومنه يتضح أن خطوات تنفيذ هذا الخيار تتمثل فيما يلي:

1. هيكل الصندوق قانونيًا ووضع استراتيجية الاستثمار والقطاعات المستهدفة من قبل شركة الاستثمار الاجتماعي.
2. جمع رأس المال من المستثمرين (يشمل المستثمرين الاجتماعيين الأفراد سواء من القطاع الخاص أو العام أو غير الربحي).
3. تمويل إنشاء معامل الابتكار الاجتماعية، الحاضنات، والمسرعات.
4. إنشاء المشاريع الاجتماعية القابلة للتطبيق.
5. تمويل المشاريع وإدارة المحفظة.
6. العمل مع مستشار مستقل لقياس الأثر من الاستثمارات.

7. مراقبة شركات المحفظة وإعداد التقارير للمستثمرين.
8. تنفيذ استراتيجية التخارج.



الشكل 4

هيكل صناديق شركات الاستثمار الاجتماعي

الشرائح المستهدفة بالصندوق

يمول رأس مال الصندوق من قبل شركة الاستثمار الاجتماعي، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لمشاركة المستثمرين الاجتماعيين ومؤسسات الاستثمار العامة والخاصة والمؤسسات المانحة وغيرها من الجهات التي تعمل في مجال الاستثمار الاجتماعي. وبحكم أن هذه الصناديق تهدف إلى زيادة عدد وجودة الشركات

الاجتماعية في السوق، فتشمل الفئات المستهدفة للتمويل من قبل الصندوق الشركات والمشاريع الاجتماعية في مرحلة التطوير وتلك القابلة للتطبيق.

خطوات إنشاء الصندوق

يتم إنشاء شركة الاستثمار الاجتماعية كشركة ربحية خاصة أو شركة غير ربحية حسب ضوابط نظام الشركات الجديد. ويمكن أن تكون الشركة مستقلة أو تابعة لمؤسسة مانحة. ويعد إنشاء الصندوق إجراء داخلي في حال اقتصار التمويل على ملاك شركة الاستثمار الاجتماعي، أما في حال الرغبة في تسويق الصندوق على شرائح أكبر من المستثمرين فتحدد الأنظمة الخاصة بهيئة السوق المالية (لائحة صناديق الاستثمار) متطلبات إنشاء هذا الصندوق، حيث يتوجب تحقيق الشروط وتقديم الطلب من خلال القنوات الرسمية.

مخاطر الصندوق وآلية إدارتها

من الملاحظ أن استثمارات هذه الصناديق تعتبر أكثر مخاطرة مقارنة بالخيار الأول بالنظر إلى أن صناديق شركات الاستثمار الاجتماعي تتعامل مع الأفكار الاجتماعية في مرحلة التطوير وقبل التطبيق في السوق. وتشمل إدارة المخاطر في معامل الابتكار الاجتماعية والحاضنات والمسرعات التعامل مع حالة عدم اليقين المرتبطة بمدى نجاح الحلول المقدمة لمعالجة القضايا الاجتماعية. وتواجه معامل الابتكار الاجتماعية تحديات خاصة تتعلق بالحلول المقدمة، حيث يمكن أن تفشل الأساليب الجديدة في حل المشكلة الاجتماعية أو تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة. وتشمل مخاطر الحاضنات والمسرعات العمل مع شركات ناشئة لا تمتلك نماذج أعمال مستقرة، مما يجعلها عرضة لمخاطر مالية وتشغيلية. وتتضمن إدارة المخاطر الفعالة في هذه البيئات تعزيز ثقافة التعلم من الأخطاء، وتقديم الإرشاد والتوجيه، وتنويع صيغ التمويل المقدمة للشركات تحت التطوير. كما أن من ضمن آليات إدارة المخاطر التقييم الدوري للأثر والمتابعة المستمرة لشركات المحفظة، حيث يتم التعامل مع التحديات التشغيلية والمالية بشكل مبكر كما يعمل التقييم الدوري للأثر على المساعدة في تقليل المخاطر وتعزيز الابتكار الاجتماعي المستدام.

4-6 صناديق مؤسسات التمويل الوطنية

فكرة الصندوق

بالنظر لأهمية الاستثمار الاجتماعي للاقتصاد الوطني وارتفاع مخاطرة في الوقت نفسه، فمن المتوقع أن تؤدي مؤسسات التمويل الوطنية والمبادرات الاجتماعية في القطاع العام دورًا مهمًا في تحفيز الاستثمار الاجتماعي، كما تفعل حاليًا من خلال توجيه رؤوس الأموال لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة. ويمكن أن يتم هذا التحفيز من خلال إنشاء صناديق استثمار اجتماعي وطنية مماثلة للصناديق القائمة حاليًا، أو برامج تابعة لها، بحيث تركز على الاستثمار في القطاعات الاجتماعية الأكثر احتياجًا للدعم، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة (2030) في مجال الاستثمار الاجتماعي.

ويمكن الاستفادة من خبرات مؤسسات التمويل الوطنية القائمة في تسهيل تطبيق هذا الخيار من خلال تطبيق نماذجها التمويلية الحالية أو المخطط لإنشائها، بحيث تركز بشكل خاص على الشركات والمشاريع الاجتماعية. ومن خلال دراسة برامج التمويل الحالية التي تقدمها صناديق وبنوك التنمية الوطنية التابعة لصندوق التنمية الوطني، يمكن إنشاء صندوق متخصص بالاستثمار الاجتماعي، تكون نواته الشركة السعودية للاستثمار الجريء (التابع حاليًا لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة). أو يتم إنشاء صندوق استثمار اجتماعي بالشراكة بين صندوق دعم الجمعيات وبنك منشآت ممثلاً في الشركة السعودية للاستثمار الجريء، بحيث يتولى الصندوق توفير التمويل من خلال موارده ومستثمرين استراتيجيين من القطاعين الربحي وغير الربحي، وتتولى الشركة إدارة الصندوق وفق سياسة استثمارية تركز على الاستثمار الاجتماعي، سواء كان من خلال الاستثمار المباشر في الشركات الاجتماعية أو غير المباشر عبر صناديق الاستثمار الجريء والملكية الخاصة المتخصصة في الاستثمار الاجتماعي.

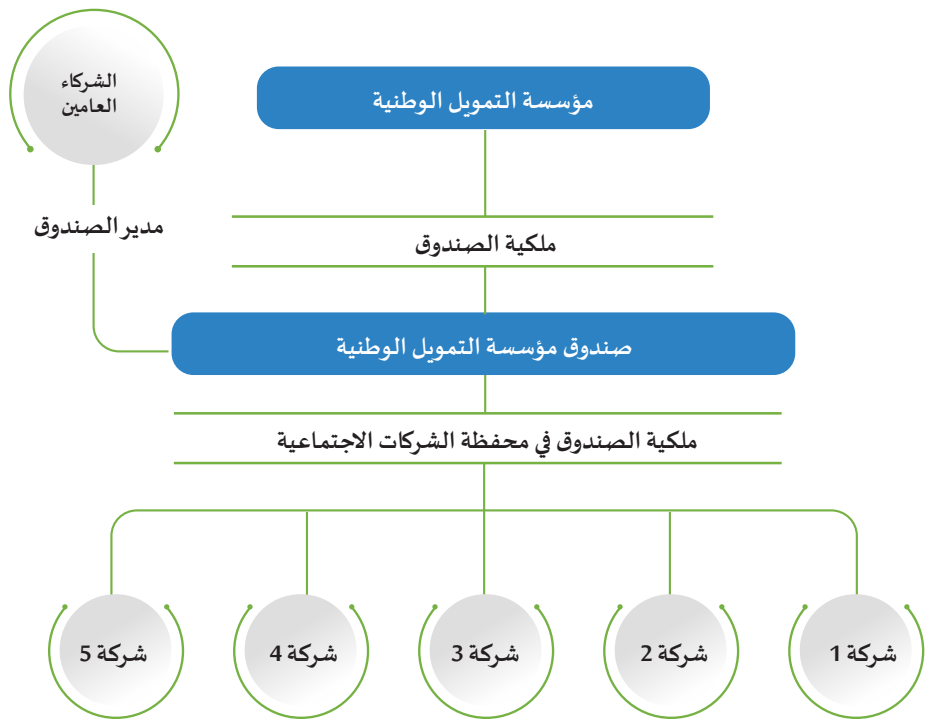
ويتمثل الفرق الرئيسي بين هذا الخيار والخيار الأول في تملك مؤسسة التمويل الوطنية للصندوق (أو معظمه)، في حين يمثل المستثمرون الأفراد والقطاع الخاص الملاك الرئيسيون للصناديق في الخيار الأول.

هيكل الصندوق

يوضح الشكل (5) هيكل هذا النوع من الصناديق في حالة الاستثمار المباشر، ومنه يتضح أن خطوات تنفيذ هذا الخيار تتمثل فيما يلي:

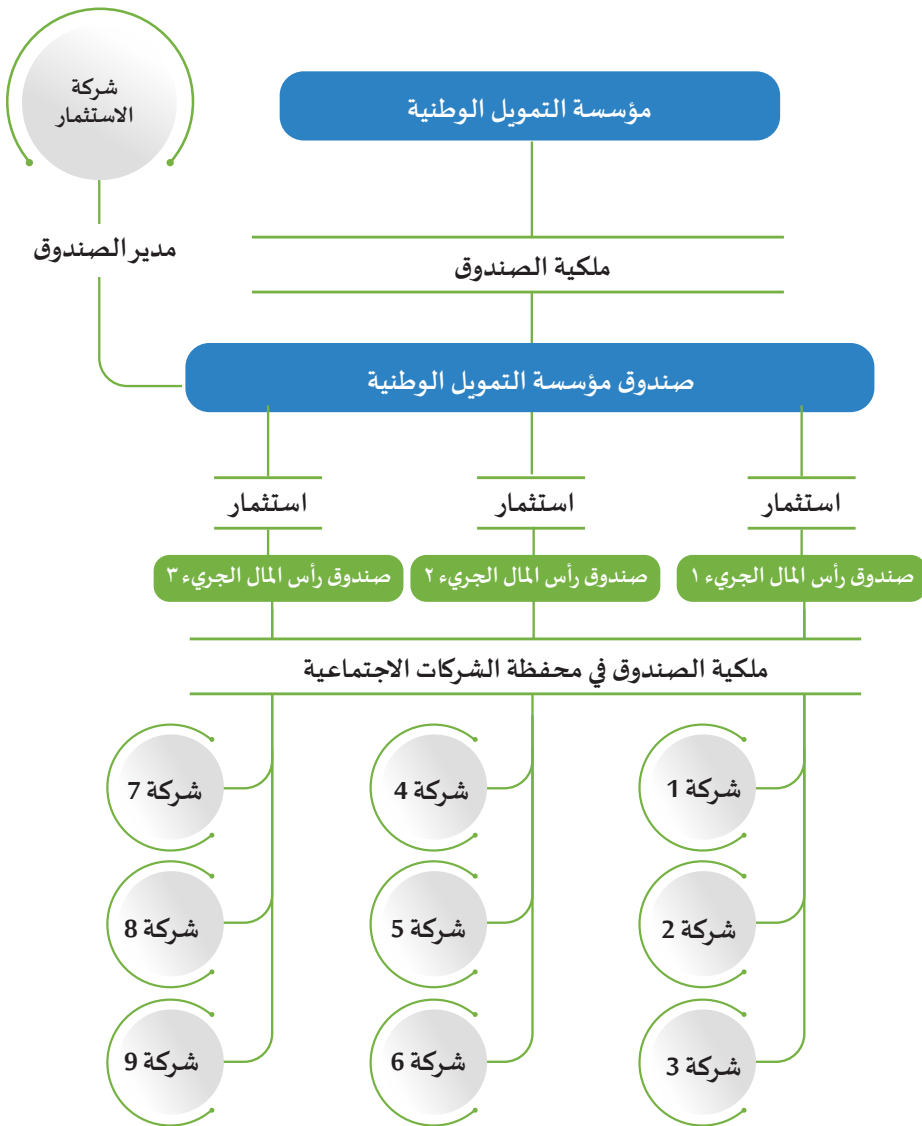
1. هيكله الصندوق قانونياً سواء بإنشاء صندوق جديد تابع لصندوق التنمية الوطني متخصص في الاستثمار الاجتماعي، أو إنشاء صندوق استثمار اجتماعي بالشراكة بين صناديق وبنوك التنمية القائمة حالياً.
2. وضع استراتيجية الاستثمار والقطاعات المستهدفة من قبل مدير الصندوق (الشركة السعودية للاستثمار الجريء أو شركة استثمار جريء خاصة).
3. جمع رأس المال من قبل مؤسسة التمويل الوطنية (صندوق دعم الجمعيات على سبيل المثال) مع إتاحة الفرصة لمشاركة المستثمرين الاجتماعيين من الأفراد والقطاع الخاص والمؤسسات المانحة في القطاع غير الربحي.
4. فحص الفرص الاستثمارية.
5. الاستثمار المباشر في المشروعات الاجتماعية وإدارة المحفظة.
6. تعيين مستشار الأثر المستقل لقياس أثر استثمارات الصندوق.
7. مراقبة شركات المحفظة وإعداد التقارير الدورية من قبل مدير الصندوق.
8. تنفيذ استراتيجية التخارج، وإعادة استثمار العوائد في محفظة الصندوق.

وفي حالة الاستثمار غير المباشر للصندوق، يستثمر الصندوق في مجموعة من صناديق رأس المال الجريء أو الملكية الخاصة، والتي تستثمر بشكل مباشر في الشركات الاجتماعية والمشاريع ذات الأثر وفقاً للخطوات في الشكل (6).



الشكل 5

هيكل صناديق مؤسسات التمويل الوطنية، حالة الاستثمار المباشر



الشكل 6

هيكل صناديق مؤسسات التمويل الوطنية، حالة الاستثمار غير المباشر

الشرائح المستهدفة بالصندوق

يتم تمويل رأس مال الصندوق من قبل الميزانيات العامة لمؤسسات التمويل الوطنية والمبادرات الحكومية، مع إمكانية فتح المجال أمام المستثمرين الاجتماعيين والمؤسسات المانحة وغيرها من الجهات المعنية بالاستثمار الاجتماعي للمساهمة في زيادة حجم الصندوق. ونظرًا لأن هذه الصناديق تسعى إلى دعم نشوء وتعزيز عدد الشركات الاجتماعية في السوق، فإن الفئات المستهدفة للتمويل تشمل الشركات والمشاريع الاجتماعية التي في مرحلة التطوير، بالإضافة إلى الشركات القائمة التي تتطلع إلى التوسع والنمو.

خطوات إنشاء الصندوق

بالنظر إلى أن مؤسسات التمويل الوطنية هي جهات حكومية، فإن إنشاء هذا النوع من الصناديق يخضع للأدوات النظامية المعمول بها في المملكة، والتي تحددها الجهات المختصة، أو من خلال الاتفاقيات بين الجهات الحكومية المعنية أو بينها وبين شركات الاستثمار الجريء الخاصة لإدارة محفظة الصندوق ومتابعة علميات الاستثمار.

مخاطر الصندوق وآلية إدارتها

تتطلب إدارة مخاطر هذا النوع من الصناديق وضع شروط واضحة لتقديم طلبات التمويل، وتقديم الوثائق اللازمة لدعم عملية الفحص النافي للجهالة بشكل كافٍ للشركات المستهدفة قبل منح التمويل. وتشمل آليات إدارة المخاطر في الصندوق السعي لتنويع محفظة التمويل من خلال تقديم الدعم المالي لمجموعة متنوعة من الأعمال الاجتماعية في قطاعات ومراحل أعمال مختلفة، مع تحديد حدود قصوى لمجموع التمويل الممنوح لكل قطاع ومرحلة عمل. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن آليات إدارة المخاطر المتابعة المستمرة لمدى التزام المشاريع الممولة بالسداد، ورصد نسبة القروض المدومة وتلك المتوقعة عدم استرجاعها، بالإضافة إلى مراقبة المؤشرات الهامة مثل مؤشر المحفظة تحت الخطر.

7

توصيات الدراسة



1-7 توصيات لجانب الطلب في سوق صناديق الاستثمار الاجتماعي

- تعزيز مبادئ الحوكمة الفعالة لدى الشركات والمشاريع الاجتماعية، لزيادة جاذبية الاستثمار الاجتماعي وتقليل المخاطر المرتبطة بحالات الإفلاس.
- رفع مستوى الوعي بمفاهيم الاستثمار الاجتماعي لدى العاملين في المنظمات غير الربحية، ودوره المهم في تحقيق الاستدامة المالية للجهات المستفيدة.
- توظيف أساليب قياس الأثر المعتمدة دولياً ومحلياً والسعي الحثيث لنشر الأثر المباشر للمشاريع الاجتماعية، لدوره الأساسي في إقناع المستثمرين الاجتماعيين بالجدوى الاجتماعية لهذه الاستثمارات.
- تحسين جودة ونوعية الشركات والمشاريع الاجتماعية، مما يساهم في جذب المزيد من المستثمرين الاجتماعيين في قطاع الاستثمار الاجتماعي بالمملكة.

2-7 توصيات لجانب العرض في سوق صناديق الاستثمار الاجتماعي

- التعامل مع الشركات الاجتماعية بصفحتها ذات رسالة اجتماعية مهمة وليست كيانات ربحية فقط، عند تقييمها من قبل المستثمرين الاجتماعيين المحتملين.
- السعي لتوسيع دور ومفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الربحية بحيث توجه نسبة من الأموال المخصصة للمسؤولية الاجتماعية للاستثمار في صناديق الاستثمار الاجتماعي القائمة والتي تعالج قضايا اجتماعية ذات أولوية في المملكة.
- التركيز على عرض قصص النجاح في مجال التمويل والاستثمار الاجتماعي لتشجيع المستثمرين على زيادة استثماراتهم في صناديق الاستثمار الاجتماعي .
- التوسع في تمويل إنشاء مراكز الابتكار الاجتماعي وحاضنات ومسرعات الأعمال الريادية الاجتماعية، بهدف تطوير الشركات الاجتماعية، مما

يعزز من فرص نجاح صناعة صناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة.

3-7 توصيات للجهات المنظمة لسوق الاستثمار الاجتماعي

- وضع تعريف دقيق لمفهوم الاستثمار الاجتماعي وتحديد المستثمرين والأدوات والقنوات المالية والشركات التي تدخل ضمن هذا النوع من الاستثمار.
- البدء في تنفيذ خطة عمل شاملة لقطاع الاستثمار الاجتماعي في المملكة، مع توضيح الاتجاهات المستقبلية في هذا المجال.
- سن تشريعات تدعم الشركات الاجتماعية، مثل الإعفاءات الضريبية وتخفيف التكاليف الخاصة بالعاملين، إلى جانب التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لتيسير هذه الإعفاءات.
- قيام الجهات الحكومية مثل المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي وهيئة منشآت بوضع آليات لتمييز الشركات الاجتماعية عن الشركات الربحية وغير الربحية، واعتماد هذه الآليات عند ضخ الاستثمارات في هذه الشركات من قبل صناديق الاستثمار الاجتماعي العامة والخاصة.
- قيام هيئة السوق المالية والجهات ذات العلاقة بإعداد لائحة مستقلة لتأسيس وتشغيل صناديق الاستثمار الاجتماعي، وتسهيل المتطلبات اللازمة لإنشائها من قبل شركات الاستثمار الاجتماعي وشركات الاستثمار بشكل عام.
- إنشاء هياكل حكومية تعمل جنباً إلى جنب مع صناديق الاستثمار الاجتماعي لتعزيز مشاركة القطاع الخاص، مثل وجود جهة حكومية ضامنة لخسائر الصندوق حتى حدود معينة.
- زيادة المحتوى المعرفي المحلي المختص بالاستثمار الاجتماعي؛ عبر إعداد ونشر التقارير الحكومية التي تسلط الضوء على القطاعات التي تعمل فيها الشركات الاجتماعية، مما سيساعد هذه الشركات على فهم حجم السوق والفرص المتاحة للتوسع، كما هو الحال في الشركات التجارية. كما سيساهم هذا أيضاً في مساعدة رواد الأعمال الاجتماعيين على تحديد القطاعات الأكثر مناسبة للبدء فيها وإنشاء شركات تعالج القضايا

الاجتماعية في تلك القطاعات.

- زيادة الوعي بمفهوم الاستثمار الاجتماعي، مع التركيز على أهميته في تحقيق الاستدامة المالية للمنظمات المعنية بالقضايا الاجتماعية. ومن الضروري التأكيد على أن هذا النوع من الاستثمار لا يُصنف ضمن الأنشطة غير الربحية أو الأعمال التقليدية التي تقوم بها الجمعيات الخيرية.
- تشجيع الجهات الحكومية المختلفة على إنشاء صناديق للاستثمار الاجتماعي في مجالات اختصاصها، والعمل على تمكين القطاع الخاص والمستثمرين الاجتماعيين من الاستثمار أو التبرع لهذه الصناديق.

المراجع

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المعلومات المتاحة في مواقع المؤسسات المحلية والدولية والجهات الحكومية الواردة في ثنايا الدراسة، وفيما يلي قائمة بهذه الجهات ومواقعها على شبكة الإنترنت (تاريخ الزيارة: 5 ديسمبر 2024).

الجهات المحلية والإقليمية

ethmar.social	إثمار للاستثمار الاجتماعي
kkf.org.sa	برنامج الاستثمار الاجتماعي
adf.gov.sa	برنامج تمويل الشركات الناشئة الابتكارية
smebank.gov.sa	بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة
raed.vc	رائد فينتشر
arweqah.sa	شركة أروقة
svc.com.sa	الشركة السعودية للاستثمار الجريء
namal.sa	شركة نمال
rdf.org.sa	صندوق الاستدامة المالية
arabfund.org/bader-fund	صندوق بادر
isdb.org/apif	صندوق تثير ممتلكات الأوقاف
jadwa.com	صندوق جدوى المتوازن/المتحفظ للتنمية الاجتماعية
asf.gov.sa	صندوق دعم الجمعيات
wamda.com	صندوق عافية
undp.org	صندوق كاتاليسست كابيتال مصر
rdf.org.sa	صندوق مسلك التعليمي
kaust.edu.sa	صندوق مشاريع الابتكار
grofin.com/nomou-programme	صندوق نمو
waed.net	صندوق واعد فنتشرز
jana-sa.org	مركز جنى
awqaf.gov.sa	الهيئة العامة للأوقاف

الجهات الدولية

Better Society Capital (UK)	bettersocietycapital.com
Clean Energy Ventures	cleanenergyventures.com
Emerging Markets Impact Investment Fund trust (EMIIF)	emiif.fund
Good Food Fund	ascension.vc
GreyMatter	greymattercapital.com
ImpactAssets	impactassets.org
MAGNiTT report	www.waed.net
Samridhi Fund	samridhifund.com
Social and Affordable Housing Fund (SAHF)	facs.nsw.gov.au
Social Investment Managers and Advisors	simafunds.com
The Global Impact Investing Network	thegiin.org
The HESTA Social Impact Investment Trust	hesta.com.au

مراجع أخرى

Hand, D., Ulanow, M., Pan, H., Xiao, K. (2024). Sizing the Impact Investing Market 2024. The Global Impact Investing Network (GIIN). New York.

Hand, D., Sunderji, S., Ulanow, M., Remsberg, R., & Xiao, K. (2024). State of the market 2024: Trends, performance and allocations. Global Impact Investing Network (GIIN). New York.

حول هذا الدراسة

تقدم هذه الدراسة نظرة ثاقبة للوضع الراهن لصناديق الاستثمار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية وتوصيات محددة لتطويرها. فمن خلال مقابلة عينة ممثلة لجانبي العرض والطلب على هذه الصناديق، استكشفت الدراسة الطلب الكامن على موارد صناديق الاستثمار الاجتماعي المتمثل أساساً في الشركات الاجتماعية، وجهات العرض التي يمكن أن تضخ الأموال في هذه الصناديق والمتمثل أساساً في المستثمرين الاجتماعيين، من الأفراد والكيانات العامة والخاصة وغير الربحية. وبناء على ذلك، حددت الدراسة الاحتياجات التمويلية المتوقعة للشركات الاجتماعية، وتطلعات المستثمرين الاجتماعيين، وسلطت الضوء على التحديات التي تواجه الجانبين مثل محدودية الوعي بمفهوم الاستثمار الاجتماعي، وغياب نماذج محلية متنوعة لصناديق الاستثمار الاجتماعي، وعدم وضوح معايير قياس الأثر. ولزيادة فرص إنشاء هذه الصناديق في المملكة مستقبلاً، اقترحت الدراسة ثلاث خيارات لإنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي تتراوح بين صناديق مؤسسات الاستثمار الخاصة، وصناديق شركات الاستثمار الاجتماعي، والصناديق التابعة لمؤسسات التمويل العام. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لجانبي العرض والطلب والجهات المنظمة بهدف تحويل هذه الخيارات إلى واقع ملموس في المملكة في أقرب وقت.

